

مجلة الصحافة ليوم 26 جانفي 2026

مجلس الوزراء *council of ministers*



الأحد 25 يناير، 2026 14:08



الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء الصورة: (الرئاسة الجزائرية)

مجلس الوزراء يفتح ثلاثة ملفات ثقيلة



سرور بومزبر

ترأس رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، اجتماعاً لمجلس الوزراء خُصّص لملفات ثقيلة الدلالة، تجمع بين تسريع الاستغلال المنجمي. وربط الموارد باللوجستيك. وضمان الأمن التمويني في شهر رمضان. اجتماع لا يكتفي بإدارة اليومي، بل يضع إشارات واضحة على اتجاه الخيارات الاقتصادية للدولة في 2026.

الملف الأبرز تمثل في إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، أحد المشاريع التي ظلت لسنوات رهينة التعقيدات التقنية والإدارية. قبل أن تتحول اليوم إلى ورقة إنتاج فعلية ضمن مقاربة إعادة بعث القطاع المنجمي. دخول هذا المنجم مرحلة الإطلاق يعني عملياً توسيع قاعدة الموارد غير النفطية، ورفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية المرتبطة بالمعادن الأساسية. في وقت تتصاعد فيه الطلبات العالمية على الزنك والرصاص في قطاعات الطاقة، البطاريات، والبناء.

وفي امتداد مباشر لمنطق "المورد لا قيمة له دون ممراته"، ناقش مجلس الوزراء متابعة تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمية لخط بلاد الحديبة واد الكبريت ميناء عنابة، المخصص لنقل الفوسفات والأسمدة المستخرجة والمنتجة. هذا المشروع لا يُقرأ كبنية نقل فحسب، بل كقطعة أساسية في معادلة السيادة الاقتصادية: تحويل الثروة الجيولوجية إلى صادرات منتظمة، تقليص كلفة اللوجستيك، وربط مناطق الإنتاج بالواجهة البحرية في دورة صناعية-تجارية متكاملة. ربط الفوسفات والأسمدة بالميناء يعني الانتقال من تصدير خامات متقطعة إلى منظومة تصدير صناعي قادرة على التوقع في سلاسل القيمة الإقليمية.

أما البعد الاجتماعي-الاقتصادي الآني، فحضر بقوة عبر عرض التدابير والترتيبات المتخذة لتموين السوق خلال شهر رمضان. هنا، يتقاطع الاقتصادي بالسيادي: ضمان وفرة المواد الأساسية، التحكم في سلاسل التوزيع، وكبح المضاربة في فترة حساسة للطلب. هذا الملف يعكس إدراكاً رسمياً بأن الاستقرار الاجتماعي لا يُدار بالخطاب، بل بإحكام السوق، وضبط العرض، وتفعيل أدوات الرقابة. خاصة في سياق تضخم مستورد وضغوط موسمية معروفة.

رابط دائم <https://tdms.cc/efzvq> :

الجزائر اليوم

الخبر حيثما كان

25 يناير، 2026

الرئيس تبون يؤكد التزام الدولة مع الصيادين

بقلم: يونس بن عمار



لرئيس تبون يؤكد التزام الدولة مع الصيادين

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، اليوم الأحد، خلال إشرافه على اجتماع مجلس الوزراء، التزام الدولة مع الصيادين. باعتبار قذاع الصيد يتصدر أولويات السلطات العمومية، في إطار مقاربة شاملة لتعزيز الأمن الغذائي وتطوير القطاعات المنتجة. وخلال الاجتماع، الذي خُصص لدراسة عدد من الملفات الاقتصادية والاستراتيجية، شدد رئيس الجمهورية على أن تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات يُعد مطلبًا وطنيًا وأولوية قصوى، لما له من دور محوري في دعم الأمن الغذائي، داعيًا إلى مضاعفة الجهود لرفع الإنتاج الوطني. وفي هذا السياق، أعلن رئيس الجمهورية مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات، بهدف رفع حصص الصيد البحري للجزائر، عبر إدخال طرق استغلال حديثة وفعالة، خاصة وأن الجزائر لم تكن تستغل كامل حصصها المتاحة. كما أمر الرئيس بإشراك فيدرالية الصيادين في كل القرارات المتعلقة بالقطاع، من خلال التشاور والتنسيق الدائم معهم، بما يضمن نجاعة السياسات العمومية والاستجابة لانشغالات المهنيين.

وبأثر هذا التوجه ضمن جملة من التعليمات والتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية عقب عرض نشاط الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، حيث أمر الوزير الأول بضرورة المتابعة الحثيثة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء ميدانيًا. وفي سياق آخر، أقر رئيس الجمهورية دعمًا لتكاليف الحجاج الجزائريين لهذا الموسم بقيمة عشرة ملايين سنتيم، لتتخفص الكلفة الإجمالية إلى 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم.

كما شدد على ضرورة انطلاق مشروع منجم الزنك والرصاص بواد أميزور خلال شهر مارس 2026، لما له من أهمية اقتصادية وتوفيره لمناصب شغل، إلى جانب تأكيده أن استثمار الدولة في قطاع المناجم يهدف إلى وضع موارد جديدة للاقتصاد الوطني لفائدة الأجيال القادمة. وفيما يخص مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد الحدية - واد الكبريت - ميناء عنابة، أمر رئيس الجمهورية بتقديم تقرير متابعة شهري، مع التأكيد على إنهاء الأشغال نهاية سنة 2026 ودخوله حيز الاستغلال في الثلاثي الأول من 2027، قصد الرفع من طاقة إنتاج الجزائر من الأسمدة، مع العمل بوتيرة قصوى ودون توقف.

كما وجه السيد الرئيس بتسريع إنجاز الرصيف المنجمي ضمن توسعة ميناء عنابة، بالتنسيق بين القطاعات المعنية والشريك الأجنبي، على أن يُستكمل المشروع مع نهاية 2026، باعتباره جزءًا من استراتيجية التغيير الاقتصادي والتحرر من التبعية للمحروقات. واختتم اجتماع مجلس الوزراء بالمصادقة على تعيينات وإنهاء مهام في مناصب ووظائف عليا في الدولة. للتذكير ترأس اليوم الأحد 25 جانفي 2026، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني اجتماعا لمجلس الوزراء.

وتناول الاجتماع عروضاً حول إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، متابعة تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد الحدية - واد الكبريت - ميناء عنابة، لنقل الفوسفات والأسمدة المستخرجة والمنتجة. بالإضافة إلى التدابير والترتيبات المتخذة، لتموين السوق في شهر رمضان.

خلال ترؤسه لمجلس الوزراء، الرئيس تبون يؤكد الاستثمار في المناجم هدفه وضع موارد جديدة للاقتصاد الوطني

- دعم لتكاليف الحجاج الجزائريين بـ 10 ملايين سنتيم
- إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور شهر مارس
- اعتماد المكننة الحديثة في التشجير لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة

ترأس، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضاً حول إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، متابعة تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد الحديدة - واد الكبريت - ميناء عنابة، لنقل الفوسفات والأسمدة المستخرجة والمنتجة، بالإضافة إلى التدابير والترتيبات المتخذة، لتموين السوق في شهر رمضان.



مناس جمال

وخلال الاجتماع، أمر رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، أمس، الوزير الأول بضرورة المتابعة الحثيثة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء والحكومة ميدانياً.

كما أقر الرئيس تبون دعم لتكاليف الحجاج الجزائريين لهذا العام بعشرة ملايين سنتيم، لتقلز القيمة الإجمالية إلى 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم.

أما بخصوص إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور شدد رئيس الجمهورية على ضرورة انطلاق هذا المشروع الاقتصادي الواعد شهر مارس 2026، لما يوفره من مناصب شغل ومنافع اقتصادية للمنطقة خصوصا وللجزائر عموما.

إنهاء الأشغال مشروع السكة

الحديدية المنجمي لخط بلاد الحديدة، واد الكبريت. ميناء عنابة نهاية السنة

أما بخصوص مدى تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد الحديدة - واد الكبريت - ميناء عنابة، أكد الرئيس تبون، أن استثمار الدولة في قطاع المناجم يهدف إلى وضع دعائم وموارد جديدة للاقتصاد الوطني في المراحل القادمة ولصالح الأجيال.

وفي هذا السياق أمر رئيس الجمهورية وزير الأشغال العمومية بتقديم تقرير متابعة شهري حول مدى تقدم هذا المشروع، مشددا على إنهاء الأشغال به نهاية 2026، ودخوله حيز الاستغلال في الثلاثي الأول من 2027 كأقصى أجل، بهدف الرفع من طاقة إنتاج الجزائر للأسمدة.

كما وجه الرئيس الحكومة بضرورة المتابعة اليومية للمشروع وتذليل كل الصعوبات أمامه، على أن تمر الأشغال به إلى السرعة القصوى مع العمل دون توقف.

زراعة الأشجار ذات المردودية الاقتصادية العالية، كأشجار الأركان.

وعلى صعيد كلف رئيس الجمهورية وزير الرياضة بنقل تهانيه الحازة للفريق الوطني وطاخمه الفني والتقني، على رأسه المدرب فلاديمير بيتكوفيتش الذي تمنى له مشوارا موفقا في كأس العالم المقبلة، تشجيعا لهم.

وفي ذات الصدد حثا الرئيس الجماهير الجزائرية تحية خاصة، ولا سيما المناصرين من جاليتنا بالخارج الذين تنقلوا بقوة من مختلف بلدان العالم، لمناصرة منتخبنا في كأس إفريقيا للأمم، ليختم اجتماع مجلس الوزراء بالمصادقة على تعيينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليا في الدولة.

الإنتاج، معلنا، مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات لرفع حصص الصيد البحري للجزائر من خلال إدخال طرق استغلال حديثة وفعالة كون الجزائر لم تكن تستغل حصصها كاملة. أما فيما يخص قطاع الصيد فقد أمر الرئيس بإشراك فيدرالية الصيادين بالتشاور والتنسيق معهم في كل قرار يهم القطاع.

اعتماد المكننة الحديثة في التشجير لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة

هذا وأمر وزير الفلاحة في مجال التشجير باعتماد المكننة الحديثة لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة، والتوجه بالأخص نحو

ومن جهته أمر الرئيس بخصوص الرصيد المنجمي في إطار توسعة ميناء عنابة بالتنسيق بين قطاعي الأشغال العمومية والداخلية والنقل والشريك الأجنبي لمضاعفة الوتيرة وإكمال المشروع مع نهاية العام 2026، كونه ضمن استراتيجية التغيير الاقتصادي والتحرر من التبعية للمحروقات.

تطوير الصيد البحري مطلب وطني وأولوية

وعلى صعيد آخر أكد رئيس الجمهورية أن تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، هو مطلب وطني وأولوية، لما له من أهمية في تعزيز دعائم الأمن الغذائي، لذا وجب مضاعفة الجهود لرفع

سكة حديدية، مناجم، حج مدعم وأولويات الأمن الغذائي قرارات حاسمة في مجلس الوزراء

قرر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، أمس، خلال ترؤسه مجلس الوزراء، دعم تكاليف الحج لهذا العام تقدر بـ 10 ملايين سنتيم، لتتنزل القيمة إلى 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم، فيما شدد على أن يكون شهر مارس المقبل موعدا لانطلاق أشغال منجم الزنك بوادي أميزور ببجاية.

تستغل حصصها كاملة، وفي سياق ذلك، أمر وزير الفلاحة باعتماد المكننة الحديثة في مجال التشجير لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة، والتوجه بالأخص نحو زرع الأشجار ذات المردودية الاقتصادية العالية، كأشجار الأركان. وبشأن مشاركة المنتخب الوطني لكرة القدم في كأس إفريقيا الأخيرة، كلف رئيس الجمهورية وزير الرياضة بنقل تهانيه الحارة للفريق الوطني وطاقته الفني والتقني، على رأسه المدرب فلاديمير بيتكوفيتش الذي تمنى له مشوارا موفقا في كأس العالم المقبلة، تشجيعا لهم. كما حيا الرئيس الجماهير الجزائرية تحية خاصة، لاسيما المناصرين من جاليتنا بالخارج الذين تنقلوا بقوة من مختلف بلدان العالم لمناصرة منتخبنا في كأس إفريقيا للأمم. ن.س / و.أ.ج



● ترأس رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، أمس، اجتماعا لمجلس الوزراء، وعقب عرض جدول الأعمال ثم نشاطات الحكومة من قبل الوزير الأول، خلال الأسبوعين الماضيين، أصدر رئيس الجمهورية أوامر وتوجيهات، إذ أقر الرئيس دعم تكاليف الحج لهذا العام بعشرة ملايين سنتيم، لتتنزل القيمة الإجمالية إلى 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم. أما بخصوص إطلاق منجم الزنك والرصاص بوادي أميزور، فشدّد رئيس الجمهورية على ضرورة انطلاق هذا المشروع الاقتصادي الواعد شهر مارس 2026، لما يوفره من مناصب شغل ومناافع اقتصادية للمنطقة خصوصا وللجزائر عموما.

استراتيجية التغيير الاقتصادي والتحرر من التبعية للمحروقات. وبخصوص ورقة طريق الصيد البحري لسنة 2026، أكد رئيس الجمهورية أن تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات هو مطلب وطني وأولوية، لما له من أهمية في تعزيز دعائم الأمن الغذائي، لذا وجب مضاعفة الجهود لرفع الإنتاج، معلنا مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات لرفع حصص الصيد البحري للجزائر، من خلال إدخال طرق استغلال حديثة وفعالة، كون الجزائر لم تكن

حيز الاستغلال في الثلاثي الأول من 2027 كأقصى أجل، بهدف الرفع من طاقة إنتاج الجزائر للأسمدة.

وقدم تعليمات للحكومة بضرورة المتابعة اليومية للمشروع وتذليل كل الصعوبات أمامه، على أن تمر الأشغال به إلى السرعة القصوى مع العمل دون توقف.

أما بشأن الرصيف المنجمي في إطار توسعة ميناء عنابة، أمر الرئيس بالتنسيق بين قطاعي الأشغال العمومية والداخلية والنقل والشريك الأجنبي لمضاعفة الوتيرة وإكمال المشروع مع نهاية العام 2026، كونه ضمن

وبشأن مدى تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد الحدية - واد الكبريت - ميناء عنابة، أكد على أن استثمار الدولة في قطاع المناجم يهدف إلى وضع دعائم وموارد جديدة للاقتصاد الوطني في المراحل القادمة ولصالح الأجيال، وأمر وزير الأشغال العمومية بتقديم تقرير متابعة شهري حول مدى تقدم هذا المشروع، مشددا على إنهاء الأشغال به نهاية 2026، ودخوله

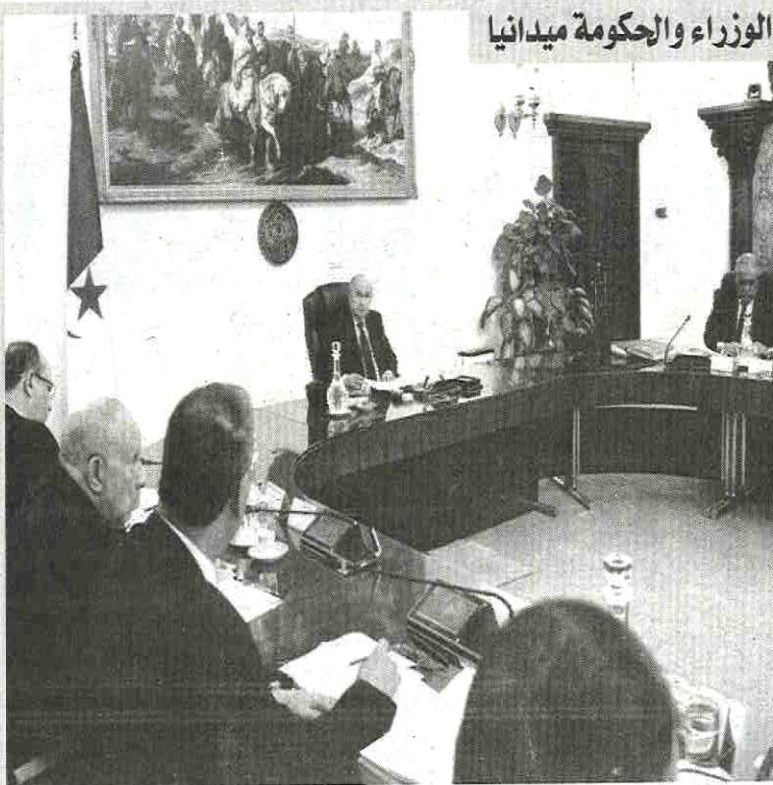
الرئيس تبون يأمر بالمتابعة الحثيثة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء والحكومة ميدانيا

أوامر وإجراءات مفصلية..

■ دعما لتكاليف حاجنا.. 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم

■ ضرورة انطلاق مشروع منجم واد أميزور في مارس القادم ■ الاستثمار في قطاع المناجم يهدف لوضع دعائم وموارد جديدة للاقتصاد ■ إنهاء الأشغال بمشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد العديبة، واد الكبريت، ميناء عناية نهاية 2026 ■ الرصيف المنجمي بميناء عناية.. ضمن إستراتيجية التحرر من التبعية للمحروقات ■ المرور بالأشغال إلى السرعة القصوى مع العمل دون توقف

■ تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.. مطلب وطني وأولوية ■ مواصلة الالتزام مع الصيادين ومرافقتهم بالتسهيلات والتحفيزات ■ اعتماد المكننة الحديثة لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة ذات المردودية ■ نجية تقدير للمنتخب الوطني ومدريه والمناصرين الذين وقفوا معه في الكان،



فيدرالية الصيادين بالتشاور والتنسيق معهم في كل قرار يهم القطاع. كما أمر وزير الفلاحة في مجال التشجير باعتماد المكننة الحديثة لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة، والتوجه بالأخص نحو زرع الأشجار ذات المردودية الاقتصادية العالية، كشجار الأركان.

5- بخصوص مشاركة المنتخب الوطني لكرة القدم في كأس إفريقيا الأخيرة،

كلف السيد رئيس الجمهورية وزير الرياضة بنقل نهائيه الحالية للفرق الوطني وطواقمه الفني والتقني، على رأسه المدرب فلاديمير بيتكوفيتش الذي تمنى له مشوارا موفقا في كأس العالم المقبلة، تشجيعا لهم.

كما حث السيد الرئيس الجماهير الجزائرية تحية خاصة، ولا سيما المناصرين من جاليتنا بالخارج الذين تنقلوا بقوة من مختلف بلدان العالم، لمناصرة منتخبنا في كأس إفريقيا للأمم.

ليختتم اجتماع مجلس الوزراء بالمصادقة على تعيينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليا في الدولة.

التصوى مع العمل دون توقف.

3- بخصوص الرصيف المنجمي في إطار توسعة ميناء عناية، أمر السيد الرئيس بالتنسيق بين قطاعي الأشغال العمومية والداخلية والنقل والشريك الأجنبي لمضاعفة الوتيرة وإكمال المشروع مع نهاية العام 2026، كونه ضمن إستراتيجية التغيير الاقتصادي والتحرر من التبعية للمحروقات.

4- بخصوص ورقة طريق الصيد البحري لسنة 2026،

أكد رئيس الجمهورية أن تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، هو مطلب وطني وأولوية، لما له من أهمية في تعزيز دعائم الأمن الغذائي، لذا وجب مضاعفة الجهود لرفع الإنتاج. أعلن السيد رئيس الجمهورية مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات لرفع حصص الصيد البحري للجزائر، من خلال إدخال طرق استغلال حديثة وفعالة كون الجزائر لم تكن تستغل حصصها كاملة. أما فيما يخص قطاع الصيد فقد أمر السيد الرئيس بإشراكه

1- بخصوص إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، شدد السيد رئيس الجمهورية على ضرورة انطلاق هذا المشروع الاقتصادي الواعد، شهر مارس 2026، لما يوفره من مناصب شغل ومنافع اقتصادية للمنطقة خصوصا وللجزائر عموما.

2- بخصوص مدى تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد العديبة، واد الكبريت، ميناء عناية،

أكد السيد الرئيس أن استثمار الدولة في قطاع المناجم يهدف إلى وضع دعائم وموارد جديدة للاقتصاد الوطني في المراحل القادمة ولصالح الأجيال.

أمر السيد رئيس الجمهورية وزير الأشغال العمومية بتقديم تقرير متابعة شهري حول مدى تقدم هذا المشروع، مشددا على إنهاء الأشغال به نهاية 2026، ودخوله حيز الاستغلال في الثلاثي الأول من 2027 كإقصى أجل، بهدف الرفع من طاقة إنتاج الجزائر للأسمدة. وجه السيد الرئيس الحكومة بضرورة المتابعة اليومية للمشروع وتلليل كل الصعوبات أمامه، على أن تمر الأشغال به إلى السرعة

ترأس، أمس الأحد، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول عروضاً حول إطلاق منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، ومتابعة تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي لخط بلاد العديبة، واد الكبريت، ميناء عناية، لنقل الفوسفات والأسمدة المستخرجة والمنتجة.

وعقب عرض جدول الأعمال، ثم نشاطات الحكومة من قبل السيد الوزير الأول، خلال الأسبوعين الماضيين، أسدى السيد رئيس الجمهورية الأوامر والتعليمات والتوجيهات التالية:

أمر السيد رئيس الجمهورية الوزير الأول بضرورة المتابعة الحثيثة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء والحكومة ميدانيا.

أقر السيد الرئيس دعما لتكاليف الحجاج الجزائريين لهذا العام بعشرة ملايين سنتيم، لتنزل القيمة الإجمالية إلى 82 مليون سنتيم بدل 92 مليون سنتيم.

22:45, 2026-01-25

الرئيس تبون يؤكد التزام الدولة بتشجيع الصيادين

بقلم: التحرير



أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء اليوم الأحد، مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم، من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات، بهدف رفع حصص الصيد البحري للجزائر .

وجاء في بيان لمجلس الوزراء، أن رئيس الجمهورية، وعقب الاستماع لعرض حول ورقة طريق الصيد البحري لسنة 2026، "أعلن مواصلة الدولة التزامها مع الصيادين وتشجيعهم من خلال المرافقة والاستفادة من التسهيلات والتحفيزات، لرفع حصص الصيد البحري للجزائر من خلال إدخال طرق استغلال حديثة وفعالة، كون الجزائر لم تكن تستغل حصصها كاملة."

كما أكد بأن "تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات هو مطلب وطني وأولوية، لما له من أهمية في تعزيز دعائم الأمن الغذائي، لذا وجب مضاعفة الجهود لرفع الإنتاج"، حسب المصدر نفسه.

وأمر رئيس الجمهورية بإشراك فيدرالية الصيادين بالتشاور والتنسيق معهم في كل قرار يهم القطاع.

وفي مجال التشجير، أمر رئيس الجمهورية، وزير الفلاحة باعتماد المكننة الحديثة لزيادة إنتاج الأشجار المثمرة، والتوجه بالأخص نحو زرع الأشجار ذات المردودية الاقتصادية العالية، كأشجار الأركان، يضيف بيان مجلس الوزراء.

نشاط وزير الأول

Prime Minister's Activity



الأحد 25 يناير، 2026 11:15

غريب ينصب مجلس المكننة الفلاحية.. من هم الأعضاء وما هي المهام العاجلة؟



أكرم مسعود



أشرف الوزير الأول سيفي غريب على التنصيب الرسمي للمجلس الوطني للمكننة الفلاحية. في خطوة تعكس انتقال الدولة من مقارنة ظرفية في تسيير القطاع إلى مقارنة تخطيطية مؤسساتية بعيدة المدى. تنفيذاً لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الرامية إلى إعادة هيكلة منظومة الإنتاج الفلاحي على أسس عصرية.

ويأتي إنشاء هذا المجلس في سياق وطني يتسم بتصاعد الرهانات المرتبطة بالأمن الغذائي، وضرورة رفع الإنتاجية الفلاحية. وتقليص الاعتماد على الاستيراد، خاصة في ظل التحديات المناخية والضغط المتزايد على سلاسل التموين. وهو ما يجعل ملف المكننة الفلاحية أحد المفاتيح المركزية لضمان استقرار واستدامة الإنتاج.

كما يضم المجلس في تركيبته ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية. إلى جانب الجمعيات المهنية للفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المحليين المنتجين للعتاد الفلاحي. بما يوفر إطاراً تشاورياً جامعاً يربط القرار الحكومي بالواقع الميداني والقدرات الصناعية الوطنية. وخلال مراسم التنصيب، أسدى الوزير الأول تعليمات دقيقة لإعداد مخطط عمل شامل. يركز أساساً على إنجاز جرد وطني مفصل لاحتياجات الفلاحين من العتاد الفلاحي. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل شعبة فلاحية وكل منطقة إنتاج، بعيداً عن المقاربات الموحدة التي أثبتت محدوديتها. كما شدد على ضرورة تحديد الاحتياجات ذات الأولوية المرتبطة بالموسمين الفلاحيين 2025-2026 و2026-2027، باعتبارهما اختباراً عملياً لنجاعة هذا المسار الجديد.

وفي بعد استراتيجي واضح، أكد الوزير الأول أن مخطط العمل يجب ألا يقتصر على تلبية الطلب الآني. بل أن يتكفل بوضع تدابير عملية لتعزيز وتنويع الإنتاج المحلي للعتاد الفلاحي، بما يسمح بتغطية الحاجيات المعبر عنها وفق معايير استعمال دقيقة تراعي الخصائص التقنية والمناخية لكل منطقة فلاحية، ويسهم في تقليص فاتورة الاستيراد وبناء قاعدة صناعية وطنية مستدامة.

كما أسند إلى المجلس ملف تعزيز القدرات الوطنية في مجال صيانة العتاد الفلاحي وتوفير قطع الغيار. باعتباره أحد أبرز نقاط الاختناق التي تؤثر مباشرة على مردودية الحظيرة الوطنية. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على وضع وتطويع شبكة وطنية لصيانة العتاد الفلاحي، تضمن استمرارية الاستغلال، وتحد من الأعطال المتكررة، وترفع النجاعة الاقتصادية للاستثمارات المنجزة في هذا المجال.

ومن المنتظر أن يعقد المجلس اجتماعات دورية لتقييم مدى تنفيذ مخطط العمل، وضبط الاختلالات في آجال قصيرة. والتكفل السريع والفعال بالاحتياجات التي يتم تحديدها ميدانياً، بما يكرس منطق المتابعة والمساءلة بدل الاكتفاء بالإعلانات.

بهذا القرار، تؤكد السلطات العمومية أن المكننة الفلاحية لم تعد ملفاً تقنياً ثانوياً، بل رافعة استراتيجية في معادلة السيادة الغذائية. وأن بناء فلاحية منتجة وتنافسية يمرّ حتماً عبر أدوات حديثة، تصنيع محلي فعال، ومنظومة صيانة قادرة على دعم الجهد الإنتاجي الوطني على المدى المتوسط والبعيد.

رابط دائم: <https://tdms.cc/871n4>

وكالة الأنباء الجزائرية

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

12:41 | 2020 | ج 2 | ص 1

الوزير الأول يشرف على تنصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية



الجزائر - تنفيذا للتعليمات المسداة من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى إنشاء مجلس وطني للمكننة الفلاحية، قام الوزير الأول، السيد سيفي غريب، بتنصيب هذا المجلس، الذي يندرج في إطار الجهود الرامية إلى عصرنه القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية من خلال العمل على توفير العتاد الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية، حسب ما أفاد به يوم الأحد بيان لمصالح الوزير الأول.

وأوضح المصدر ذاته أن المجلس، الذي جرى تنصيبه يوم السبت، يتشكل من ممثلي القطاعات المعنية، إضافة إلى ممثلي الجمعيات المهنية للفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المحليين المنتجين للعتاد الفلاحي.

وفي هذا الصدد، أسدى الوزير الأول تعليمات قصد "إعداد مخطط عمل لهذا المجلس يتضمن لا سيما إعداد جرد كامل لاحتياجات الفلاحين المتعلقة بالعتاد الفلاحي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل شعبة فلاحية والحرص على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية المرتبطة بالموسم الفلاحي 2025-2026 و 2026-2027 قصد ضمان نجاحهما."

كما أكد الوزير الأول على أن يتكفل مخطط العمل بوضع "التدابير اللازمة لتعزيز وتنويع الإنتاج المحلي للعتاد الفلاحي لتلبية الحاجيات المعبر عنها وفق معايير استعمال هذا العتاد المعمول بها وفق خصائص كل منطقة فلاحية."

من جهة أخرى، سيتكفل المجلس -يضيف البيان- بـ"الانشغالات المطروحة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لصيانة العتاد الفلاحي وتوفير قطع الغيار من خلال وضع وتطوير شبكة وطنية لصيانة العتاد الفلاحي، بما يضمن النجاعة في استعمال الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي."

وسيعقد هذا المجلس اجتماعات دورية قصد "تقييم مدى تنفيذ مخطط العمل من أجل التكفل الفعال والسريع بالاحتياجات التي تم تحديدها في مجال المكننة الفلاحية"، وفقا لذات المصدر.

الصفحة: 02

الحوار

EL HIWAR

تنصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية رسميا

سيتكفل بالانشغالات المطروحة في المجال



- المجلس يتشكل من ممثلي القطاعات المعنية وممثلي الجمعيات المهنية للفلاحين
- إعداد مخطط عمل لجرد كامل لاحتياجات الفلاحين
- يتكفل مخطط العمل بوضع التدابير اللازمة لتنويع الإنتاج المحلي للعتاد الفلاحي
- اجتماعات دورية للمجلس قصد تقييم مدى تنفيذ مخطط العمل

وتطوير شبكة وطنية لصيانة العتاد الفلاحي، بما يضمن النجاعة في استعمال الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي. في الأخير، سيعقد هذا المجلس اجتماعات دورية قصد تقييم مدى تنفيذ مخطط العمل من أجل التكفل الفعال والسريع بالاحتياجات التي تم تحديدها في مجال المكننة الفلاحية.

للتذكير فقد قرر رئيس الجمهورية مؤخرا استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية إلى جانب إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، بكل أنواعه لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني.

مناس جمال

قام الوزير الأول، سيفي غريب بتنصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية، الذي يندرج في سياق الجهود الرامية لعصرنه القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية، من خلال العمل على توفير العتاد الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية، حيث يتشكل المجلس من ممثلي القطاعات المعنية، بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات المهنية للفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المحليين المنتجين للعتاد الفلاحي.

وجاءت هذه الخطوة تنفيذا للتعليمات المسداة من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية لإنشاء مجلس وطني للمكننة الفلاحية، حسب ما أفاد به بيان للوزارة الأول. وفي هذا الصدد، أسدى الوزير الأول التعليمات قصد إعداد مخطط عمل لهذا المجلس

تتصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية قرارات رئاسية وتسريع في التجسيد

• أوامر بإعداد مخطط وطني لجرد احتياجات الفلاحين من العتاد

أمر الوزير الأول، سيفي غريب، بإعداد مخطط عمل شامل للمجلس الوطني للمكننة الفلاحية، عقب تتصيبه الرسمي، يهدف إلى إعداد جرد دقيق وكامل لاحتياجات الفلاحين من العتاد الفلاحي، في إطار تنفيذ التوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية إلى تسريع وتيرة عصنة القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية، بما يخدم الأمن الغذائي الوطني ويواكب التحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد.

وشهادة ديوب



سيفي غريب

• حسب بيان للوزارة الأول، فقد تم لتتصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية يوم السبت، تنفيذ القرارات وتيس الجمهورية، ويضم المجلس ممثلين عن عدة قطاعات وزارية، إلى جانب الجمعيات المهنية للفلاحين والمتمسكين الاقتصاديين المحليين الناشطين في صناعة العتاد الفلاحي، في خطوة تعكس الإدارة السياسية للإشراف الكامل الفلاحين في إصلاح المنظومة الفلاحية.

جرى الاحتياجات وضمان
تحتاج التوسيع الفلاحين
شدد الوزير الأول على ضرورة أن يتضمن مخطط العمل إعداد جرد شامل لاحتياجات الفلاحين من العتاد، مع مراعاة خصوصيات كل جهة فلاحية وكل منطقة إنتاج وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية المرتبطة بالتوسيع الفلاحين 2023-2026 و2026-2030، قصد ضمان نجاحهما وتحقيق الأهداف المستهدفة من حيز التوسيع المستدامات المزروعة ورفع مردودية الإنتاج. كما أكد أن مخطط العمل يجب أن يتكفل بوضع آليات عملية لتعزيز وتويع الإنتاج المحلي للعتاد الفلاحي وفق معايير الاستعمال المعتمدة وبما يخلص من التبعة للاستيراد انسجاما مع السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد، التي تراهين على تشجيع المنتج الوطني وحث الصناعة المحلية ذات القيمة المضافة.

تجديد الخطيرة الفلاحية...
مطلب مهني قديم يتحقق
وفي هذا السياق، ضمن الأمن العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد الطيف ديلم، تتصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية، معتبرا إياه تجسيدا لقرارات رئيس الجمهورية التي استجابت لمطالب مهنية طالما رفعها الاتحاد، على رأسها إنشاء مجلس وطني للمكننة والمواهب لكرام العتاد الفلاحي.

أمرين هام اتحاد الفلاحين، تجديد العتاد أصبح ضرورة في ظل وجود جبرانات تعود إلى 50 سنة وأوضح ديلم أن الخطيرة

بالعصرية بعد من تحديد للتصدي للأطراف التي تريد زراعة استشرار مؤسسات استقبال الأطفال، من خلال الترويج لأخبار مفصلة، بعد صدور القرار الوزاري رقم 5 المؤرخ في 29 ديسمبر 2023، الذي وضع نظاما داخليا نموذجيا للمؤسسات.

وشددت العمولة، في تصريح لـ "الخبر"، على ضرورة التدخل لتعلمين أزيد من 4 آلاف مؤسسة خاصة متعددة تتكفل عبر الوطن، بإصدار دليل تطبيقي للقرار يزيل الضبابية ويضع حد للمستلزمين من هذه الأجواء المضغوطة التي لا تستخدم المؤسسات ولا الأطفال المتكفل بهم عبر هذه المؤسسات وأولادهم.

وأضافت صالحي في تصريحاتها التوضيحية لما حدث منذ صدور القرار المذكور، الذي تنتظر المنظمة إيجاد مخرج له خلال اللقاء الترويجي بالوزارة بين المنظمة ومسؤولي القطاع الوصي عليهم، خاصة أن العلاقة بينهم وبين الوزارة أكثر من جيدة وسبق أن جمعتهم لقاءات مشتركة مع الوزير مولوي، بالقول "تطهيرا أوضاعا مهمة ووضعتنا مع بعض دليل يهدى أفقجي ونظام داخلي، وانتظر إلى حالة الفلاني المسجلة في أوضاع مؤسسات رياضي الأطفال بسبب القواعد المفروطة لما جاء في بروتو القرار. فالوزارة وحدها بإمكانها تجديد هذه الممارسات، بإصدارها دليلها تطبيقي يرفع كل لبس عن القرار الوزاري الذي أخذ إبعاده خطوة في بعض الأحيان وبموجب لائحة على القطاع بمحاولة استغلاله لزراعة استقرار وراعي الأطفال.

الالتزامية تحدث شعبة واسعة وفي انتظار نقل تعليمات الوزارة إلى مسيري وأصحاب مؤسسات استقبال الأطفال، أوضحت السيدة صالحي أن النظام الداخلي النموذجي المؤسسات استقبال المفردة قابل للتنكيف وليس إلزاميا 100 بالمائة، فالإصلابية شريفة المتعاقدين، وبموجب هذا يمكن ذات المسؤولية تعليمات واسعة لأسباب دور الحضانة بعدم الانسجام وراء الأخبار المفروطة لأن هذا النظام، حسبها، أشار في مضمونه إلى العمل في العمل وفي المؤسسات والأهداف الوطنية والدولية، لكن هذا ليس إلزاميا بل

الفلاحي، الصيانة وقطع الفيار- وأوضح طرايش أن المركز يمتلك خبرة طويلة وتجهيزات ومخازن متطورة وإقارات بشرية مؤهلة، تسمح له بالمساهمة الفعلية في هذا المشروع الوطني، من خلال توفير عتاد فلاحية عالي الجودة وضمان ضمانية الآلات لسنوات طويلة، إلى جانب جعله قطبا للبحث والتطوير والتكوين، مع إدراج التكنولوجيات المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي والالكترونيات، في صناعة العتاد وصيانتها.

ويأتي تتصيب المجلس الوطني للمكننة الفلاحية في وقت قبامي، تجسيدا للأوامر الصادرة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، التي شدد عليها خلال اجتماع العمل المنعقد يوم 19 جانفي 2026، المتخصص لعلف المكننة الفلاحية، حيث قرر الرئيس استحداث تعاريفات مستخصصة في كرام العتاد الفلاحي بكل أنواعه لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع المستدامات المزروعة ورفع الإنتاج الوطني.

كما قرر رئيس الجمهورية، خلال الاجتماع ذاته، إنشاء المجلس الوطني للمكننة الفلاحية، بحضور كبار مسؤولي الدولة وعدد من الوزراء وممثلي المؤسسات الوطنية المنتجة للعتاد الفلاحي، في تأكيد واضح على أن عصنة الفلاحة لم تعد خيارا ظرفيا، بل توجهها استراتيجيا يقوده أعلى هرم السلطة.

ر. و

الوطنية للعتاد الفلاحي تعاني من تقادم كبير، حيث لا تزال بعض الجبرانات تعود إلى أكثر من 50 سنة، ما يثقل كاهل الفلاحين بتكاليف الصيانة وقطع الفيار، مؤكدا أن المجلس من شأنه إحداث نقلة نوعية حقيقية في القطاع، خاصة في ظل الرهان على توسيع المستدامات المزروعة وتحقيق الأمن الغذائي.

وتيسر مجلس المهنيين
الزراعيين، تعزيز وتويع
الإنتاج المحلي للعتاد
الفلاحي خيار استراتيجي
من جهته، اعتبر رئيس الاتحاد الوطني للمهنيين الزراعيين، سليم أوبري، أن إنشاء المجلس الوطني للمكننة الفلاحية يعد خطوة استراتيجية هامة تدرج ضمن رؤية رئيس الجمهورية الرامية إلى عصنة الفلاحة وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة، مشيرا إلى أن المجلس سيسهم في تحسين ولوج المستثمرات الفلاحية إلى العتاد اللازم وتعزيز الإنتاج المحلي، مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية والفلاحية لكل منطقة.

مدير مركز تنمية
التكنولوجيات المتطورة، إدراج الذكاء الاصطناعي في صناعة العتاد وقطع الفيار
وفي بعده التكنولوجي، أكد مدير مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة، محمد طرايش، أن المركز التابع لقطاع التعليم العالي سيكون له دور محوري داخل المجلس، خاصة في مجالات تطوير صناعة العتاد

الأخبار الجهوية

Regional news

وكالة الأنباء الجزائرية

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأحد 25 جانفي 2026 16:58

غرداية : زراعة الكينوا محور يوم دراسي



غرداية - شكل موضوع زراعة الكينوا محور يوم دراسي تحسيسي نظم اليوم الأحد بالغرفة الفلاحية بغرداية. وأبرز في هذا الصدد رئيس الغرفة الفلاحية، رابح أولاد الهدار، أن هذا اللقاء يندرج في إطار تحسيس وتشجيع الفلاحين على الانخراط في استراتيجية تنويع المحاصيل والمنتجات الزراعية، خاصة تلك التي تعد موردا اقتصاديا هاما وتحتوي على قيمة غذائية عالية، ومن بينها زراعة نبتة الكينوا التي لاقت انتشارا واسعا في عدة ولايات نظرا لفوائدها الصحية والاقتصادية واستعمالاتها المتعددة على غرار تأقلم النبتة مع البيئة الصحراوية.

من جهتها، أوضحت مديرة محطة المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية بولاية المغير، خالد حليمة، أهمية نبتة الكينوا وطرق زراعتها خاصة وأنها تعد نموذج زراعي هام وتحتوي على قيمة زراعية مضافة، نظرا لتنوع فوائدها بداية باحتوائها على بروتين كامل يضم جميع الأحماض الأمينية الأساسية، وهو أمر نادر في عالم الحبوب، ما يجعلها خيارا مثاليا للأطفال والرياضيين والحوامل وكل من يبحث عن تغذية متوازنة كما تكتسب هذه النبتة أهمية خاصة لدى مرضى السيلياك، كونها خالية من الغلوتين طبيعيا، ما يسمح بإدراجها بأمان في الأنظمة الغذائية العلاجية دون القلق من المضاعفات الصحية المرتبطة بالقمح ومشتقاته، وفق ذات المصدر .

وأكد السيد عباشي بشير أحد المستثمرين الفلاحين في زراعة نبتة الكينوا ب ولاية برج بورعريج أنه من أسباب التوجه نحو الاستثمار في هذه المادة الزراعية، فائدتها الاقتصادية غير المكلفة وتأقلمها مع جميع أنواع المناخ، خاصة المناخ الصحراوي، وكذا باعتبارها بديل غذائي جد صحي لجسم الإنسان، بالإضافة للإقبال الكبير عليها وطلبها مؤخرا في السوق الفلاحية والتجارية .

ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى تعريف الفلاحين بهذا المحصول الواعد ونشر الوعي بأهمية زراعته وإبراز خصائصه الزراعية والغذائية، باعتباره خيارا استراتيجيا في ظل التحديات المناخية الراهنة، وتشجيعهم على إدماجها ضمن الدورات الزراعية.



الموالون يرجعون الأسباب إلى ضعف الطلب والاستيراد تراجع محسوس في أسعار المواشي بأسواق الجلفة

شهدت أسواق المواشي عبر مختلف بلديات ولاية الجلفة، خلال الأيام الأخيرة، تراجعاً محسوساً في أسعار الأغنام، في ظاهرة لافتة أعادت الجدل حول توازن السوق بين العرض والطلب، وانعكاسات القرارات الأخيرة المتعلقة باستيراد المواشي على النشاط المحلي للمربين.

وأرجع موالون هذا الانخفاض، في تصريحات متطابقة، إلى قلة الطلب في هذه الفترة مقابل وفرة العرض، ما أدى إلى تراجع أسعار الخرفان بشكل واضح، حيث كانت في وقت سابق تتراوح بين 10 و12 مليون سنتيم، قبل أن تنخفض حالياً إلى حدود 8 ملايين سنتيم، مع تسجيل

ملحوظاً، ما أثر سلباً على مردودية نشاط تربية المواشي.

كما أكد المتحدثون أن وفرة العرض وضعف الإقبال تزامناً مع قرار استيراد نحو مليون رأس من الماشية، ساهمت في توازن السوق المحلية، معتبرين أن الإجراء، رغم أهميته في ضبط الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن، انعكس سلباً على الموال المحلي.

وبخصوص الأسعار الحالية، أفاد مربيون بأن سعر "النعجة الوالدة" تراجع بعد أن بلغ 12 مليون سنتيم، فيما انخفض سعر الكباش إلى حدود 8 ملايين سنتيم، بينما استقر سعر الكباش الكبير في حدود 12 مليون سنتيم، مع تفاوت

حالة من عدم الاستقرار في الأسعار، التي تتغير من ساعة إلى أخرى.

وأوضح مربيون أن سوق المواشي لم يعد يشهد الحيوية التي كان يعرفها في السنوات الماضية، مؤكدين أن العديد من الصفقات تشجز اليوم بأسعار أقل من السابق، إذ انخفضت أسعار بعض الرؤوس التي كانت تُقدَّر بـ 73 و 74 ألف دينار، إلى نحو 68 ألف دينار فقط، ما يعكس حجم التراجع المسجل.

وفي السياق ذاته، أشار الموالون إلى معاناة متزايدة بسبب نقص الأعلاف وارتفاع تكاليفها في السوق السوداء، الأمر الذي زاد من الأعباء المالية عليهم، في وقت يشهد فيه سعر البيع تراجعاً

وأرجع موالون هذا الانخفاض، في تصريحات متطابقة، إلى قلة الطلب في هذه الفترة مقابل وفرة العرض، ما أدى إلى تراجع أسعار الخرفان بشكل واضح، حيث كانت في وقت سابق تتراوح بين 10 و12 مليون سنتيم، قبل أن تنخفض حالياً إلى حدود 8 ملايين سنتيم، مع تسجيل



مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية إنجاز 34 مشروعاً لربط 136 مستثمراً فلاحياً

كهربائية (Branchements) عبر مختلف بلديات ولايات غرداية. ساهم مجمع سونلغاز في تمويل هذه المشاريع بمبلغ إجمالي يقدر بـ 775 مليون دينار جزائري وقد سخرت مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتجسيد هذه المشاريع في الآجال المحددة، بهدف المساهمة في الرفع من وتيرة الحركة التنموية بالولاية، ومرافقة المستثمرين الفلاحيين في تجسيد مشاريعهم والرفع من إنتاجيتهم وتشجيع الاستثمار في النشاط الفلاحي.

51 محوّل كهربائياً و100 توصيلة كهربائية (Branchements). تجدر الإشارة إلى أن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية أنجزت منذ انطلاق برنامج إيصال الكهرباء للمستثمرين الفلاحية نهاية سنة 2021، ما يزيد عن 390 مشروعاً، حيث تمّ ربط 1659 مستثمراً فلاحياً بغلاف مالي يزيد عن 2920 مليون دينار جزائري، وتمّ إنجاز 836 كلم من شبكة التوتر المتوسط و227 كلم من شبكة التوتر المنخفض، إضافة إلى إنجاز 531 محوّل كهربائياً و800 توصيلة

قامت مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية خلال سنة 2025، بتجسيد وإنجاز عدّة مشاريع لإيصال الكهرباء وربط المحيطات الفلاحية عبر مختلف بلديات ولاية غرداية، حيث تمّ إنجاز 34 مشروعاً لربط 136 مستثمراً فلاحياً بولاية غرداية بغلاف مالي تجاوز 543 مليون دينار جزائري، وقد ساهم مجمع سونلغاز في تمويل هذه المشاريع بمبلغ إجمالي يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري، حيث تمّ إنجاز 63 كلم من شبكة التوتر المتوسط و20 كلم من شبكة التوتر المنخفض إضافة إلى إنجاز

برسم الموسم الجاري فلاحو خنشلة مطالبون بتقديم تصاريح ببذر كل الأراضي المستغلة

بما في ذلك اقتناء البذور من تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

ويتعين على هؤلاء الفلاحين إيداع منتوجهم إلى التعاونية، مهما كانت الكمية، وأنه يمنع منعاً باتاً تخزين البذور، تطبيقاً للمادة 30 من قانون المالية لسنة 2022، فكل مخالف لأحكام القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط يقصى من برنامج الدعم، ويعرض للإجراءات الإدارية والقانونية سارية المفعول.

وكان بعض الفلاحين الذين استفادوا من الدعم الفلاحي قد أحجموا على إيداع محصولهم من الحبوب، بهدف إعادة بيعه في السوق السوداء، مخالفين بذلك التعهدات التي أمضوها سابقاً.

للعلم، فإن الولاية استفادت من خمسة مخازن جديدة، بعضها انتهت الأشغال بها وبعضها الآخر في طريق الإنجاز لتسهيل عملية إيداع المنتج أمام الفلاحين.

ط. بن جمعة

لدى تعاونية الحبوب والبقول الجافة خلال موسم الحصاد المقبل، كما يضمن لهم الاستفادة من المدخلات الفلاحية بما في ذلك البذور والأسمدة الكيماوية والاستفادة من مختلف برامج الدولة مستقبلاً.

وكان مسؤولو الغرفة الفلاحية قد وجهوا، خلال أشهر الحصاد للموسم الفلاحي 2025/2024 إعدارات للفلاحين المتخلفين عن إيداع محصولهم من الحبوب إلى التعاونية، وتم تهديدهم بتطبيق الإجراءات الإدارية مع منعهم من الاستفادة بأي دعم أو بذور خلال الموسم الفلاحي الحالي 2026/2025. وذلك تطبيقاً للتعهدات التي أمضوا عليها خلال انطلاق الموسم الفلاحي 2025/2024.

وظل مسؤولو التعاونية ينتظرون محاصيل القمح الصلب واللين والشعير دون جدوى، ما جعل مسؤولي التعاونية يرأسلون رئيس الغرفة الذي وجه بدوره إعدارات للفلاحين الذين لم يودعوا محاصيلهم، خاصة الذين استفادوا من دعم الدولة بكل أشكاله،

• وجه مسؤولو الغرفة الفلاحية لولاية خنشلة تعليمات إلى كل الفلاحين عبر الولاية، بضرورة تقديم تصاريح بالبذر لكل المساحات القابلة للزراعة خلال الموسم الفلاحي 2026/2025، وذلك قبل الفاتح من شهر فيفري القادم، علاوة على عدم ترك مساحات دون بذور ولا حرث، مما سينعكس سلباً على إنتاج الحبوب التي تسعى السلطات المحلية والمركزية إلى الرفع من مستوى إنتاجها، خاصة بعد استفادة الولاية من عدة مخازن لتخزين الحبوب.

التعليمات الموجهة إلى الفلاحين تنص على ضرورة بذور كل المساحات القابلة لإنتاج الحبوب بنوعها الصلب واللين وحتى الشعير، والتصريح بها لدى الغرفة حتى يتم التأكد أن المساحات القابلة للزراعة قد تم فعلاً بذورها، من خلال الاستمارات التي تم توزيعها على كافة فروع الفلاحة ولائياً وبالدوائر وفي البلديات.

كما نبه مسؤولو الغرفة الفلاحية إلى أن عدم بذور الأراضي سوف يضمن لهؤلاء رخص إيداع الحبوب

المساهمات Contributions

وادي سوف.. قطب إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر

بعد تصدرها
نشاط زراعة
الخضر
والفواكه

• النوادي ستكون مصدرا لتموين السوق
باللحوم خلال شهر رمضان وعيد الأضحي
• ضرورة تشجيع استهلاك
الجزائريين للحم الأبل والماعز
• عاطلون عن العمل، جامعيون
وأطارات التحقوا بتسمين الأغنام

الزائر لوائي سوف، 700 كم إلى جنوب شرقي العاصمة، يقف على حركية اقتصادية واجتماعية جديدة بالمنطقة، حركة انخرط فيها كافة شرائح المجتمع، من عاطل عن العمل إلى فلاحين وطلبة جامعيين وحتى اطارات، تكمن في تسمين وتربية الخرفان بعد أن رأوا فيها حرفة ذات مردود تجاري واقتصادي غير مسبوق، في ظل ارتفاع أسعار الخروف في السوق، وفي ظل المناخ الصحراوي الملائم.. وأصبحت المهنة هذه كما لو أنها التوجه الجديد الذي يقو أهمية زراعة الخضر والفواكه.

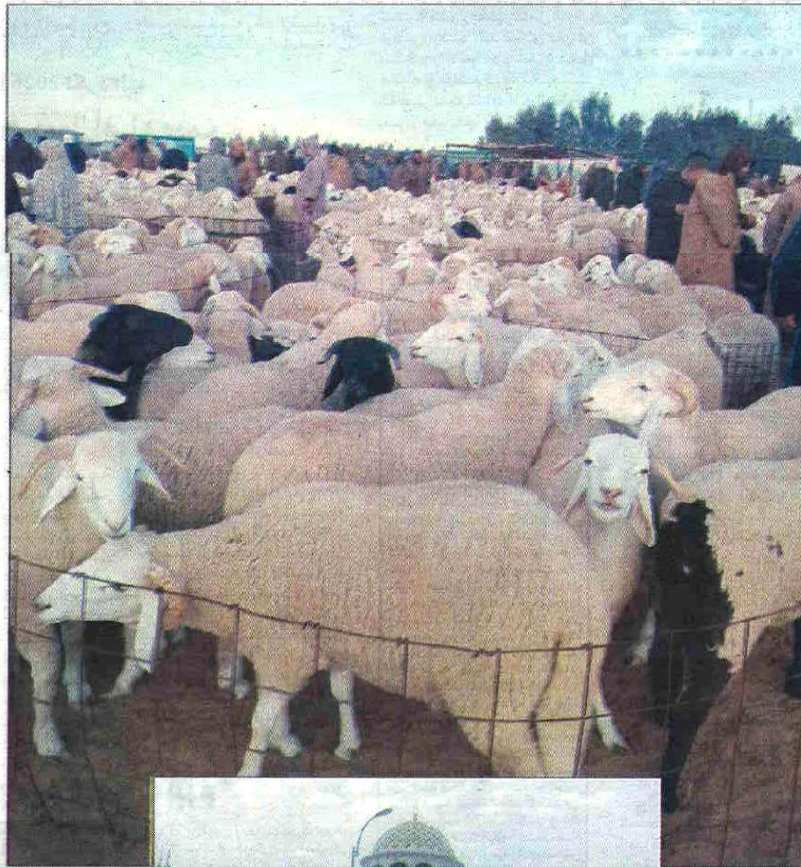
مبعوث "الخبر" إلى وادي سوف: لواء سيوكو

المبارك المقبل، ستكون وادي سوف مصدرا لتموين كافة الولايات باللحوم الحمراء بالنظر لتوفر الإنتاج بقوة... وفيما يشير بلقاسم إلى أن تنامي ديناميكية التسمين "يقف وراءها مئات الشباب ممن التحقوا بها، بعدما رأوا فيها فوائد وأرباحا بديل الاشتغال في مهن أخرى أو حتى الهجرة إلى الخارج...". يشير ناصر وهو منوال يمتحن التسمين، يتفخر من بلدية وادي وصاحب مزرعة من نحو 300 رأس غنم، إلى أن "المودة القوية لمهنة التسمين بالولاية جاءت بعد عودة غالبية الشباب لمهنة أجدادهم... في ظل انحسار التجارة وغياب وحدات صناعية تمتص عاطلين عن العمل... لذلك هرب إلى مهنة التسمين في ظل ازدهار سوقها...".

عامل المناخ..

لكن رئيس جمعية البيطرة الخواص، بوغزاله حمد عبد الرزاق، يربط العودة اللافتة والقوية لمهنة التسمين بـ "عودة عدد هائل من عمال الشركات البترولية إلى الوادي الذين اكتشفوا الفراغ الذي تفرغه سوق اللحوم بالجزائر، إلى جانب التحاق عدد هائل من باعة الأسمدة الفلاحية بالمهنة...". قبل أن يضيف "هناك عامل آخر ساعد منذ عامين في تحفيز الإقبال الكبير على التسمين؛ يتمثل في منح القروض الفلاحية التي استثمرها كثير من الفلاحين في أعلاف الماشية... إذ أن توفر الأعلاف ساعد إلى حد كبير في بروز مهنة التسمين...". ما يعني أن الديناميكية التي عرفتها المنطقة وتوجت بتصدرها للمراتب الأولى في شعبة الخضر وبيع الفواكه وطنيا، أفرزت ذهنية التنافس والبحث عن فرص خلق الثروة، في ظل الذهنية المعتردة التي يتمتع بها الإنسان بالوادي المتسمة بالتكيف مع المناخ وتحمل مشاقه وصعابه.

ويقترّب هذا الطرح من ذلك الذي قدمه لنا الأمين العام للجمعية الفلاحية بالوادي، محمد مصطفى، الذي التقينا به بمقر الغرفة الفلاحية الوطنية بالعاصمة، مقاد؛ أن "الطبيعة البشرية دائما طموحة إلى ما له علاقة بخلق الثروة... وعلى هذا النحو تم احتضان وتربية فكرة التسمين كفكرة لخلق الثروة، ومن هنا جاءت الرؤية المتمثلة في حاجة السوق الوطني الكبيرة للحوم الحمراء وما له علاقة بخلق قيمة مضافة بالنظر لمردودية هذه المهنة...". وواصل الأمين العام "هناك أيضا مجموعة من العوامل المباشرة التي ساهمت في جعل هذا المشروع يسير برهنتهم متسارع، وهي الخصوصية الجغرافية والطبيعية للمنطقة التي تجعل من تربية الأغنام تنجح بأقل المبيعات التقنية، يعني وجود شمس ومناخ معتدل



بحصص نحو 1100 رأس خسروف في مزرعته وينعرد من دائرة الرياح، أشار علينا بدخول السوق الأسبوعي المنظم ببلدية النخلة كنموذج للوقوف على النشاط الذي أصبحت عليه السوق وتنامي مهنة التسمين، وقال لنا "عليكم دخول سوق بلدية الوادي أو النخلة أو أي سوق يوم الجمعة، لتقفوا على عدد الولايات التي أصبحت تزداد على الوادي لشراء الخرفان... ما نراه هو أن مستقبل تربية وتسمين الخرفان هو مستقبل واعد...". قبل أن يضيف "من شهر ديسمبر الماضي إلى غاية عيد الأضحي



الدولة للحصول على الأعلاف أو حيازة قرض، فائلا "غالبية ممتهني التسمين بوادي سوف اعتدوا على أنفسهم، لذلك هم يصرفون من جيوبهم ولا ينتظرون دعم الدولة طالما أن السوق أصبحت نشطة، وكل الولايات أصبحت وجهتها الأولى هي الوادي لشراء الخرفان الموجهة للتبيع...". هذا الموال الممتهن للتسمين الذي

مردود وفوائد، إضافة إلى المناخ الملائم جدا للتسمين نتيجة غياب البرودة...".

مهنة الوصول إلى الثروة؟

بلقاسم، البالغ من العمر 70 عاما الذي التقينا به بالغرفة الفلاحية وكان يصعد الانتظار للحصول على بطاقة فلاح لعام 2026، أكد لنا عدم اعتماده على دعم

• باتت الوادي الوجهة المفضلة لكافة الولايات لشراء الخرفان بالنظر لتوفر العرض، ويرتقب عشرات الموالين أن تكون المنطقة هي الممون رقم واحد لولايات الوطن باللحوم الحمراء خلال شهر رمضان وعيد الأضحي، وحتى الأعراس وباقي المناسبات، ولو أن كثير من الموالين (المربين) يطالبون الدولة بتوفير الأعلاف والتدخل لتشجيع المستهلك الجزائري على الالتفات إلى لحوم الإبل والماعز بدل أن تهرب خارج الحدود. أولى علامات الأجواء الدالة على تحول الوادي إلى أحد أبرز الأقطاب لإنتاج اللحوم الحمراء (تسمين وتربية الأغنام؛ لمساتها على مستوى الطريق الوطني الرابط بين البويرة والوادي، مرورا بولايات بوسعادة وبسكرة والمغير.

طريق مشتعل بالحياة

هذا الطريق الذي لازال مسلكه صعبا إلى حد ما في ظل عدم اكتمال أشغال تحويل أجزاء هامة منه إلى طريق مزدوج، إلا أن ما وقفنا عليه ونحن في طريقنا إلى الوادي، هو تحوله إلى شريان حيوي لا تقطع عنه حركة الشاحنات ليلا ونهارا، في مشهد يدفعنا إلى طرح تساؤلات عن آفاق المصيرورة المستقبلية لهذه الوجهة، ما هو رتم حركة هذا الطريق عند استكمال أشغال إنجاز محاوره ويصبح طريقا سريعا مزدوجا؟ فالشاحنات التي اعتادت على شحن ما توفر من خضر وفواكه من الوادي، تضاعف عددها اليوم بعدما اكتشف أصحابها أنها الوجهة المفضلة أيضا لاقتناء الخرفان وتزويد السوق باللحوم الحمراء، ما يعني أن الطرقات التي تربط الوادي أصبحت جزءا من سلسلة قيمة مضافة عابرة للولايات... بل أصبحت حركة التجار متواصلة طيلة أيام الأسبوع.

يقيمون في الخيام والمزارع

ويكشف رئيس جمعية البيطرة الخواص بالوادي، بوغزاله حمد عبد الرزاق، كيف أن الإنسان المسالم المضيايف في الوادي المتمثل في الموال المسمن، ربيع ثقة كثير من التجار أصحاب الشاحنات "سوق وادي سوف للمواشي أصبحت محل شهرة من يوم لآخر بعد أن تسع كثير من التجار القادمين من ولايات مختلفة علاقات مودة وثقة مع المربين الممتهنيين للتسمين، فبدل أن يقيموا في خنادق عند دخولهم الوادي، أصبحوا يفضلون المبيت في خيام ومزارع الموالين (المربين).

عندما سألنا (بلقاسم، ل)، موال وصاحب مستمرة تسمين الخرفان، عن العوامل التي كانت وراء العودة القوية لتسمين الخرفان بالوادي، أجاب كواحد من المتفائلين بأفاق المصيرورة

بناء العائلة على أسس أكثر توازنا، لأن العمل عادة ما يتوج بالوصول إلى قيم إنسانية تحرر الإنسان.

من أجل مسلخ جهوي...
ومع ذلك، فإن الحركة الجديدة التي انخرط فيها المربون ومهتمو التسمين، يمكن أن تتوج أيضا بإنجاز مسالحي أو مذابح جهوية للحوم الحمراء بالوادي. في ظل توسع قاعدة المربين وممتهني التسمين وانتظام نسبي في العرض، ويرى بعض الممارسين بسوق اللحوم أن التسمين حاليا يتم محليا (الوادي)، لكن الذبح يتم غالبا خارج الولاية (نقل، وسفعا...)، والنتيجة هي أن المربي أو القائم بالتسمين يبيع أقل مما يستحق؛ لأن القيمة المضافة للخروف تنقل خارج الولاية في ظل كثرة المسامرة الغامضة، والذين لا يتورعون عن تحويل الحياة اليومية للمستهلكين إلى قطع من جهنم.

وتساء على ذلك، يضيفون، فإن فكرة انجاز مسلخ جهوي يبقو على الثروة داخل الولاية (الأقليم) بالتحويل من خروف إلى لحم، وفي هذه الحالة تشتغل الإستراتيجية نحو التسمين، ذبح، تجزئة ثم تسويق، وذلك على نحو يحول المسلخ الجهوي إلى بنية تحتية تفتح الباب أمام الاستثمار في غرف التبريد، ومطاعم، وفنادق ومؤسسات، وحتى التصدير مستقبلا.

بل يمكن أن تكون لهذا المسلخ ارتدادات اجتماعية واقتصادية إيجابية من جانب خلق مناصب شغل في سلسلة (ذبح، نقل، بيطر، مراقبة، تبريد، تسويق...)، ويشجع الناس على مواصلة التسمين والتربية، وهو ما يعزز ويدعم التنمية المحلية.

لبنة أولى للآمن الغذائي

وتبعاً لهذه الرؤية، يمكن للدولة أن تتخرب في مسعى فتح ولاية وادي سوف كمشروع لتجسيد أو وضع أول لبنة للآمن الغذائي في اللحوم الحمراء ميدانياً، حتى لا يبقى خطاباً للاستهلاك، ويتوج المشروع بإشاعة أجواء الأمن الاجتماعي يسهم في تثبيت السكان في مناطقهم، والمشروع بإشاعة أجواء الأمن الاجتماعي يسهم في تثبيت السكان في مناطقهم، وبجعل المنطقة أكثر جاذبية للحياة وللإستثمارات، وعلى هذا النحو يمكن التأثير على باقي ولايات الصحراء حتى تلتحق بقاطرة النهوض لخلق الثروة وإشاعة أجواء التنمية ومن دور المستهلك إلى دور المنتج.

وكخلاصة، يمكن القول بأن الأجواء الأخذة في التشكل بولاية الوادي، تؤثر إلى إحداث روية غير مسبوق في إنتاج اللحوم الحمراء بالنظر للانخراط الواسع لشريحة الشباب في العملية، طالما أنهم يرون فيها مصدراً لخلق الثروة والوصول إلى حياة الرفاهية.

إذ وفي كل مرة يبرهن الإنسان بوادي سوف أنه مستعد للتحدى ومواجهة قسوة المناخ والتكليف معه، لذلك فإن الديناميكية الجديدة لتربية وتسمين الخرفان التي تنامت على نحو غير مسبوق، هي نتويع للقفزة التي حققها في مجال الخضار والفواكه، وتمكنت فيها ولايته من احتلال الصدارة. ولعل هذا الوضع يترجم الفهم الجديد الذي بات يحمله السوفي "عن العمل"، وهو فهم يمكن نقله إلى المقررات والفماجج الدرامية لتشرب الأجيال.

ن. س



الأعلاف إلى تونس،

لدرجة أن مصالحي

الجمارك باتت تفرض

علينا خصمة نقل هذه

المادة من التعاونية إلى

المزرعة...

انتقلوا إلى أدار

وتقراست...

وهو الطرح الذي يدع

إليه بقاسم "تداني للدولة

هو أن تتدخل لتشجيع

الشباب على الانخراط في مسعى تربية

وتسمين الخرفان، حتى لا يتم استيرادها

من الخارج وتستفيد من اللحوم

المحلية...

ومع ذلك، فإن الأجواء الأخذة في

التشكل تؤثر إلى انتقال مهنة تسمين

الخرفان إلى باقي ولايات الصحراء خلال

رئيس جمعية البياطرة الخواص بالوادي

يشير إلى وجود عدد لا بأس به من أبناء

الوادي من ممتهني التسمين بولايي إدار

وتمراس، ولو أن مهنة التسمين هذه

تخضع لضوابط أخرى تتعلق بالتسويق،

بالنظر إلى كون الولايتين منخرطتان في

تجارة المقايضة.

وتحولت عملية تسمين الخرفان لدى

كثير من العائلات في الوادي، إلى مشاريع

ذات جدوى اقتصادية، في ظل الفراغ الذي

تعرّفه سوق اللحوم، في ظل التوجّه

المتزايد نحو تحسين أساليب التسمين

بدل الطرق التقليدية وانخراط في

عملية نساء، في مؤشر واضح إلى بداية

كسر بعض التقاليد الاجتماعية لإعادة

والحقيقة التي يجهلها

غالبية الجزائريين: أن

ولاية الوادي تقوم أيضا

بتسمين الإبل والماعز،

تبعاً لما يشير إليه هذا

البيطري الذي قال: إن

لحمها يباع بسعر منخفض

لكنها

اليوم تعبر الحدود لتصل

إلى تونس بدل أن يستفيد

منها الجزائريون، بالنظر

لغياب الطلب عليها في

الجزائر، مما يستدعي تدخل الدولة على

نحو عاجل لإدخال لحوم الإبل والماعز

ضمن العادات الاستهلاكية للجزائريين.

فبالداخل اليوم إلى أسواق الوادي

بوسعه أن يقف على الوفرة في شعبة تربية

وتسمين الخروف، فهي سوق مقسمة إلى

قسمين، سوق للخرفان الصغار الموجهة

للتسمين، وسوق ثانية لباع الخرفان التي

تم تسمينها الموجهة للذبح (لحوم

الحمراء).

وفي هذا السياق، يقول (ص. عبد

القادر، ب.)، صاحب 600 رأس من

الخرفان المنحدر من بلدية بني قشة

بداثة طلاب العربي الحدودية "إن مهنة

تربية وتسمين الخرفان تم كسرهما عن

طريق اللحوم التي يتم استيرادها من

البرازيل وأسيانيا... مقترحا تدخل

الدولة لتوفير الأعلاف للمربين وتخفيض

التكاليف، خصوصا وأن لحوم الإبل والماعز

لم تعد لها أهمية بعد، فلماذا لا يتم

تشجيع تسويقها والترويج لها وتشجيع من

يقوم بتربيتها...

وأضاف "من المفروض أن أحوز على

10 قطار من الأعلاف شهريا، إلا أنني

أحصل على 70 قطار في السنة، خصوصا

وأن المنطقة تعاني من الجفاف... بل

وأبعد من ذلك: تعرض إلى تهمة بتفريغ

يجب توفير الأعلاف...

ومع ذلك، فإن السوق التي تبدو اليوم

مزدهرة، لا تزال تواجه مشكل الأعلاف

ومع ذلك، فإن السوق التي تبدو اليوم

مزدهرة، لا تزال تواجه مشكل الأعلاف

التي لم يستقر سوقها بعد، ما يعني أن

الدولة مطالبة بالالتفات لتوفير الأعلاف

للعفاظ على وفرة منتوج الخرفان.

ولعل ما يترجم عدم الاستقرار ذلك:

هو أن مادة الشمبر غير متوفرة، تبعاً لآراء

عدد من المربين المشتغلين في التسمين،

ما جعلهم يعتمدون بالدرجة الأولى على

الصودجا والشحالة والمركبات الفيتامينية

المتسبة في خلق الشحوم داخل اللحوم.

جامعيون وإطارات!

لكن، كيف تم تسريع مهنة التسمين

لتحويل الوادي في طرف قياسي إلى قطب

لإنتاج اللحوم الحمراء؟ يجيب الأمين

العام قائلا "المهنة هذه لها قيمة مضاهة

ولها مردود على جميع الأصعدة: لأنه

برنامج يعود بالفائدة الشخصية

والعامة... وهنا أكد وجود شرائح كبيرة

من الشباب الجامعيين المنخرطين في

هذا المشروع، الذي يشرع بالمستقبل

الأفضل في هذه الشعبة..."

وراج يوضح "هناك شباب لهم أفكار

مبتكرة وإبداعية في تربية المواشي؛ مثل

التفكير في التلقيح الاصطناعي وإنهاء

برامج للتقنية الحديثة وكل ما له علاقة

يرفع المردودية... فعليا توجد حركة

كبيرة بولاية الوادي في هذه المهنة، مما

يرشحها لأن تأخذ مركز الريادة في

التسمين وتتحول إلى قطب لإنتاج اللحوم

الحمراء..."

وتبعاً لهذا الوضع، يرتقب هذا

المستقل أن "تكون ولاية الوادي مصدر

تموين للسوق باللحوم خلال شهر رمضان

وعيد الأضحي، بدليل تواجد كافة

الولايات بالوادي لشراء الخرفان...

ولذلك نأمل الاستفادة من هذا

الحديث في التربية من جهة، خصوصا وأن

المنطقة لا تعتمد بشكل كبير على الرعي

في ظل التغيرات المناخية... ولو أن الناس

في الوادي لا ينتظرون الدعم، بل ينتظرون

التسهيلات للوصول إلى احتياجاتهم

المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني..."

ومع ذلك، فإن غالبية آراء الموالين

والفلاحين من التقنيا بهم بالفرفة

الفلاحية، تشترك في "قباعة واحدة"، هي

والفلاحين من التقنيا بهم بالفرفة

الفلاحية، تشترك في "قباعة واحدة"، هي

أهمية تسمين الخرفان الموجهة للحوم

استقطبت إليها شرائح شبيهة مختلفة

من عاطل عن العمل، وفلاحين،

وجامعيين، وحتى إطارات بعدة

مؤسسات، حول المنطقة إلى قطب

للتسمين، وبالتالي للحوم الحمراء على

نحو غير مسبوق بولاية الوادي.

الأبل والماعز يتم تربيتهما...

لكن كيف تتم عملية التسمين؟ يجيب

رئيس جمعية البياطرة الخواص "يتم

بشراء خرفان صغار من ولايات أخرى،

ولاسيما ولايات مسعد، والجلعة، والبليث

والمسيلة، ويصنف أقل خنثلة ونسبة...

وتنح كبطيرة نراق المسمنين بالعلاج

من جانب توفير الأدوية لضمان التنظية

خصوصا وأن مقومات النجاح

موجودة كالمناخ والعملية غير مكلفة..."

وكشف بشأن السبلالات التي يتم

تسمينها اليوم، قائلا "الأغلبية يقومون

بتسمين الخرفان القادمة من مسعد، التي

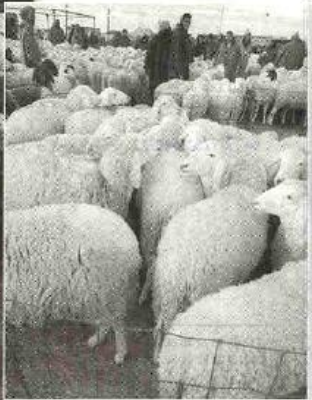
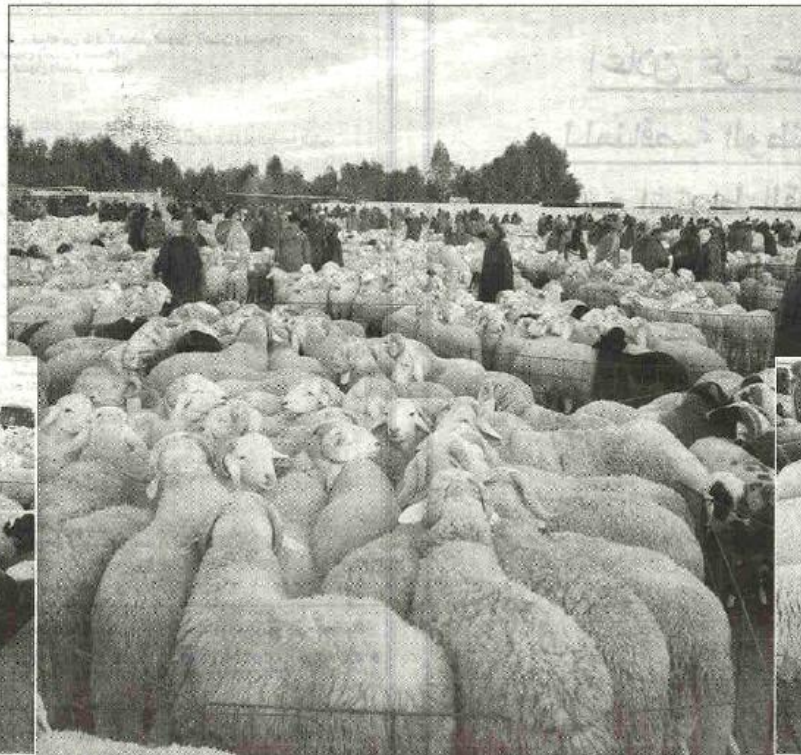
تشترك مع مسعد أولاد جلال في

المراعي... وخصائص هذا الخروف تكمن

في مقاومته للأمراض وتأقلمه مع المناخ

الموجود بالوادي، بينما تتطلب سلالة

أولاد جلال وقتا أطول للتسمين..."



«الذهب الأحمر» رهان فلاحي جديد يفتح آفاقا اقتصادية بالجزائر

الزعفران.. استثمار واعد ومربح

● 1 غرام من الزعفران تصل قيمته إلى 5000 دج

حنان لبيض: "التسويق يعتبر الحلقة الأضعف في هذه الشعبة"
سمير بلهوشات: "ما ننتجه اليوم من كمية يعتبر ضئيلا جدا وغير كاف للمنافسة الدولية"
نصر الدين ساري: "زراعة الزعفران ستصبح رافدا واعدة للاقتصاد الفلاحي وفرصة لخلق مناصب عمل"
فارس احمد: "الزعفران زراعة ناجحة وتدر أرباحا مرتفعة.. تحتاج إلى مرافقة ودعم"



"الذهب الأحمر" رهان فلاحى جديد يفتح آفاقاً اقتصادية بالجزائر الزعفران.. استثمار واعد ومربح

يعدّ الزعفران أو كما يعرف عالمياً بـ "الذهب الأحمر"، أحد أغلى وأثمن التوابل في العالم، حيث يستخرج من أزهار نبات *Crocus sativus* من خلال جمع الخيوط الحمراء الدقيقة المتواجدة داخل الزهرة بطريقة يدوية، ليتحول إلى منتج ذو قيمة اقتصادية كبيرة. هذا المنتج الفلاحى المتميز الذي دخل رسمياً إلى دائرة الرهانات الاستراتيجية للحكومة في خضم التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، وهذا بعد الانطلاق في تنظيم وتطوير هذه الزراعة كعنصر مهم لتنويع الاقتصاد وتحقيق دخل مستدام للفلاحين.

فيروز رحال



مجرد محصول فلاحى، بل هو فرصة اقتصادية استراتيجية يمكن أن تساهم في دعم الفلاحين، تعزيز التنوع الزراعي، وفتح آفاق تصديرية جديدة للجزائر والولايات مثل تبسة الحدودية، ومع الاستمرار في تطوير الاستراتيجيات الزراعية، التدريب، وربط المنتجين بالأسواق الداخلية والخارجية، يمكن أن يشكل الزعفران ركيزة من ركائز النشاط الفلاحى في البلاد، حيث يمكن أن يكون خياراً مثالياً للزراعة البديلة في المناطق ذات الموارد المائية المحدودة، نظراً لحمله النسبي للجفاف مقارنة بمحاصيل أخرى، وحسب ما كشف عنه العديد من المختصين، فإن إنتاج الزعفران، لا يزال يحتاج توعية وحوارات تكوينية للفلاحين لنشر تقنيات الزراعة الحديثة، والبحث عن طرق التسويق وربط المنتجين بمختلف الأسواق، هذا الأمر الذي يشير مخاوف المنتجين

226 منتجا للزعفران عبر

التراب الوطني

تحتضن زراعة الزعفران حالياً باهتمام متزايد من طرف المهتمين والمستثمرين، حيث يُخصى أكثر من 226 مزارع زعفران عبر التراب الوطني، موزعين على مساحة إجمالية تفوق 58.9077 هكتار (عملية الإحصاء لا تزال متواصلة)، حيث تتراوح المساحات المرروعة ما بين 10 م² إلى 3 هكتارات، وقد تصل في حالات استثنائية إلى 4 هكتارات كأقصى حد، أما المردود فيبقى متذبذباً، إذ يتراوح بين 2 إلى 3 كغ/هكتار وقد يصل إلى 5 أو 8 كغ/هكتار.

بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والتي أكدت أن الزعفران تم تصنيفه كشعبة فلاحية بموجب أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 11 ماي 2020. وأضاف ذات المصدر، اليوم وجب على الجهات الوصية تثمين المجهودات المبذولة من طرف المنتجين الذين رفعوا التحدي وساهموا في تنمية زراعة الزعفران في الجزائر وترقيتها داخل وخارج البلاد، من خلال مبادرة "توجيه" خلال سنة 2010، بعد تلقيهم تكويناً متخصصاً في زراعة الزعفران في الخارج ورافقة من وزارة الفلاحة، بإطلاق تجربة لإعادة بعث هذه الزراعة بولاية قسنطينة، وقد حذّرت هاتين الولايتين من الفاعلين الذين أصبحوا رؤاد هذه الشعبة في عدة ولايات على غرار خنشلة، باتنة، بجاية، تيزي وزو، سوق أهراس وتبسة، وحتى الولايات الجنوبية غرداية، توفرت وأدرار.

جودة الزعفران

كشفت مديرية تنمية وترقية الإنتاج الفلاحى بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أن نتائج التحاليل المخبرية التي أجريت في أحد المخابر بالخارج من قبل **CRSTRA** على عينات من الزعفران المزروع بـ 21 ولاية جزائرية، أثبتت أن الزعفران يتمتع بجودة عالية جداً، ويُصنّف من بين الأفضل عالمياً، لما يتميز به من خصائص استثنائية من حيث النكهة والطعم والرائحة، وهذا ما يجعل الزعفران الجزائري ينافس الزعفران الإيراني. الزعفران، أو الذهب الأحمر، ليس

قطاع الفلاحة في الجزائر، أصبح اليوم من بين القطاعات التي يعول عليها الاقتصاد الوطني، وتقع على عاتقها مسؤولية كبيرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وقد وضعت الدولة الجزائرية عبر قطاع الفلاحة كل الآليات والتسهيلات من أجل استقطاب كبار المستثمرين على المستوى الوطني والخارجي، ومن هنا برزت أيضاً مادة الزعفران، من بين الشعب الفلاحية المعروفة بنسبة أكثر على مستوى الوطن خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت زراعة الزعفران خلال فترات سابقة نجاحاً اقتصادياً ملحوظاً، لا سيما في المناطق الجبلية من الجزائر، وقرت آفاقاً واعدة لسكان هذه المناطق، بفضل ملائمة الظروف المناخية، كما ساهمت هذه الزراعة في توفير مداخيل إضافية للفلاحين المحليين، خاصة النساء، إلى جانب تثمين المنتجات المشتقة منها، على غرار الزيوت والصابون، غير أن هذه الزراعة شهدت لاحقاً مرحلة تراجع انتهت باختفائها كلياً، إلى غاية سنة 2010، أين ظهر العمل الجبار الذي قامت به مؤسسات البحث والتكوين تحت الوصاية، لا سيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية **INRF** الذي لعب دوراً هاماً في إعادة بعث هذه الشعبة عن طريق إرساء مسار تقني خاص بها، وأجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة مع مختلف أنواع المناخ السائدة ببلادنا، إضافة إلى تكوين عشرات المنتجين من كل ولايات الوطن. ولا تزال فرق البحث تعمل من أجل تطوير عصرة الشعبة لتحسين نوعية وجودة المنتج، وهنا وحسب ما كشفت عنه "حنان لبيض" مديرية تنمية وترقية الإنتاج الفلاحى

المهندس الفلاحي سمير بلهوشات لـ "أخبار الوطن":

"ما نتجه اليوم من كمية يعتبر ضئيلا جدا وغير كاف للمنافسة الدولية"

التحدث أنه يجب على السلطات تشجيع المنتجين عن طريق توفير التحفيزات من تمويل عن طريق الدعم الفلاحي، وتوفير الأراضي الزراعية ومنحها للشباب والمستثمرين في هذا المجال، لأن ما نتجه اليوم من كمية يعتبر ضئيلا جدا وغير كاف للمنافسة الدولية، كما يجب تشجيع إنشاء مخازن التحليل وكذا التحويل لصناعة الأدوية ومواد التجميل لإعطاء قيمة مضافة أكبر لهذا المنتج وتشجيع حاملي المشاريع الشباب للاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء التعاونيات ورفع القيود الإدارية.

فيروز رحال

الزعفران الجزائري أصيلا، وقد انتشرت في جميع ربوع الوطن وتم تكوين جمعية وطنية للزعفران الجزائري، هذا الأخير الذي أعطى نتائج مبهرة من حيث النوعية والجودة، وتم إدراجه في شعبة إنتاج النباتات الطبية والعطرية للفرقة الوطنية للفلاحة، كما تم إعطاء قيمته الحقيقية من الناحية البيولوجية والطبية وصناعة مواد التجميل من خلال مشروع البحث المتوسطي PRIMA، حيث أكد هذا المشروع جودة المنتج الوطني وتم تصنيفه من الصف أ، وفاز بالجائزة الأولى من حيث النوعية في المسابقات الدولية. ومن أجل تجميع هذا المنتج، أكد ذات

كشف المهندس الفلاحي بلهوشات سمير عضو المجلس الوطني لاتحاد المهندسين، لـ "أخبار الوطن" أن الزعفران زراعة قديمة في الجزائر ولكنها اندثرت في الفترة الاستعمارية الفرنسية، حيث كان سابقا الزعفران "العنابي" نسبة لولاية عنابة، يستعمل في الطهي والتجميل وصناعة العطور، وكان جزءا هاما من جهاز العروس، وقد اختفت هذه الزراعة لتعود من جديد للجزائر بفضل الزوجين "حركات مصطفى" ولوزارة عن طريق إدخال بصيالات الزعفران الأصلي البيولوجي الحر إلى الوطن من البنك العالمي للبذور بالبروج، فالبداية كانت صحيحة ومدروسة ليكون

الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث

في قضايا التنمية المحلية نصر الدين ساري لـ "أخبار الوطن":

"زراعة الزعفران ستصبح رافدا واعدة للاقتصاد الفلاحي وفرصة حقيقية لخلق مناصب عمل"



يعتقد البروفيسور ساري نصر الدين، الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية لـ "أخبار الوطن"، أن زراعة الزعفران في الجزائر تشهد تطورا لافتا بعد سنوات طويلة كانت فيها مجرد مبادرات فردية محدودة داخل مستعمرات عائلية صغيرة، اليوم يبدو أن هذا النشاط الفلاحي يتجه بخطى ثابتة نحو التحول إلى شعبة قائمة بذاتها مدعومة باستراتيجية وطنية واضحة تجمع بين البحث العلمي، والابتكار ومراقبة الفلاحين، وأكد ذات المتحدث، أن هذا التحول يعكس وعيا متزايدا بقيمة الزعفران الاقتصادية خاصة أنه يعد من أغلى التوابل في العالم ويملك هامش كبير لخلق قيمة مضافة محلية وتوزيع الصادرات الفلاحية خارج المحروقات. وأضاف ساري، أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير زراعة الزعفران

التي أطلقت برعاية مشتركة بين قطاعي التعليم العالي والفلاحة ساهمت في إدماج الفلاحين ضمن إطار مؤسسي منظم مع استحداث محطات نموذجية وتجريبية في عدة ولايات، حيث أن النتائج الأولية تعتبر مشجعة سواء من حيث حجم الإنتاج أو من حيث جودة الزعفران الجزائري الذي أثبتت الدراسات احتواءه على نسب مرتفعة من مادة الكروسين بما يفوق معايير بعض الأصناف العالمية، كما ينتج التجارب قدرة هذا المحصول على التكيف مع مناخ الهضاب العليا والمناطق الجبلية ذات الشتاء البارد والصيف الجاف. هذا وقد تحدث، الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية، عن لقيمة التجارية العالية، أين يرى أن الزعفران يفتح آفاقا أوسع من خلال تجميع منتجاته الثانوية مثل بتلات الزهرة المستخدمة في الصناعات الصيدلانية والتجميلية، هذا الجهد الصناعي مرفقا بالبحث العلمي والشراكات المختلطة مع المجموعات الوطنية يعزز فرص بناء شعبة متكاملة ومستدامة، مشيرا إلى أن زراعة الزعفران قد تصبح مستقبلا رافدا واعدة للاقتصاد الفلاحي وفرصة حقيقية لخلق مناصب عمل وتنشيط المناطق الريفية وترسيخ نموذج فلاحى عالي القيمة في الجزائر.

فيروز رحال

مديرة تنمية وترقية الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة،

حنان لبيض لـ "أخبار الوطن":

"التسويق يعتبر الحلقة الأضعف في هذه الشعبة"



كشفت "حنان لبيض" مديرة تنمية وترقية الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لأخبار الوطن، تسويق الزعفران يُعدّ الحلقة الأضعف في هذه لشعبة، إذ يقتصر تسويقه أساسا على السوق الوطنية عبر المعارض والصالونات. وقد بدأ في الآونة الأخيرة يشق طريقه نحو الأسواق الخارجية بفضل بروز الممارس الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تدخل بعض الوسطاء، غير أنه، ومنذ إعادة بعث هذه الزراعة سنة 2010، لم تُسجل أي عملية تصدير رسمية للزعفران الجزائري.

وأضافت، أنه نظرا للأهمية الاستراتيجية التي نكتسبها شعبة الزعفران باعتبارها شعبة واعدة ذات مردودية اقتصادية عالية، ارتأت السلطات العليا للبلاد وضع استراتيجية وطنية عملية لتطوير زراعة الزعفران في الجزائر، وذلك في إطار عمل ثنائي مشترك بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التعليم لعللي والبحث العلمي، أين تتكفل هذه الاستراتيجية بمعالجة مختلف الإشكالات التي تعاني منها الشعبة، بدءا من مراحل الإنتاج والزراعة، مرورًا بالتحويل والتثمين، وصولًا إلى التسويق محليا ودوليا، مع استحداث منصة رقمية وطنية مخصصة لإحصاء جميع مزارعي الزعفران بدقة، وضمان توفر قاعدة بيانات موثوقة تساهم في حسن تسيير وتوجيه هذه الشعبة، حيث سيتم اتخاذ جملة من الإجراءات، انطلاقا من تنظيم اللجنة من خلال إنشاء مجالس مهنية مشتركة على المستوى المحلي، ومراقبة إنشاء تعاونيات فلاحية متخصصة في زراعة وإنتاج الزعفران، كما سيتم إطلاق دراسة ذات أثر تقني واقتصادي لتقييم الإمكانيات الحقيقية للشعبة، قصد وضع آلية فعالة ومستدامة لتسويق المنتج على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى تأطير عملية الإنتاج وضمان اعتماد ومصادقة منتجات الشعبة وفق معايير الجودة المعتمدة. وأضاف ذات المصدر، أنه ضمن ذات الإجراءات، سيتم إعداد مسار تقني مرجعي قائم على معارف علمية ونتائج دراسات زراعية متخصصة في زراعة الزعفران، ووضع برنامج دعم للتطوير الشعبة وتشجيع الفلاحين على الانخراط، ناهيك عن ترقية التكوين التأهيلي لممارسي الزعفران عبر مراكز التكوين المتخصصة التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

فيروز رحال

فارس أحمد منتج زعفران من ولاية تبسة:

"الزعفران زراعة ناجحة وتدر أرباحا مرتفعة.. تحتاج إلى مراقبة ودعم"

كشف فارس أحمد منتج لادة الزعفران من ولاية تبسة لـ "أخبار الوطن"، عن انطلاقه في هذه الزراعة منذ سنة 2018 كتجارب أولية في مستعمرته الفلاحية التي تضم العديد من الشعب، حيث أكد أنه قام بتخصيص نصف هكتار لزراعة الزعفران المكثف، وهي المساحة التي تعتبر مضاعفة، بعد 4 مرات بسبب كثافة البصيلات، حيث تنتج مادة الزعفران الطبيعي بنسبة كاملة دون استعمال أي مداخلات أخرى خلال الزراعة، وأشار ذات المتحدث، إلى أن المساحة المخصصة حاليا تشهد توسعا بشراكة مع فلاحين آخرين بعد تسجيل نجاحات جد معتبرة في الشعبة.

هذا وقد أكد "فارس أحمد"، أن مستعمرته حاليا تنتج 1.5 كغ من الزعفران الخام، يتم تسويقها لدى أهل المنطقة وبين الأقارب والعارف، حيث يقوم ببيع كل كغ بسعر 5000 دج، ومن بين المراقب التي يعيشها هذا المنتج، هي إشكالية التعليب والتسويق، خاصة بعد تلقي عروض من خارج الوطن. ويوجه "أحمد فارس" نداء للسلطات الوصية باسم كل المنتجين، بضرورة تنظيم دورات تكوينية ومراقبة مهندسين فلاحين من أجل تطوير هذه الشعبة الفلاحية، مع تقديم الدعم في آلات الزرع والتجفيف من أجل تجنب تلف المنتج بالطرق التقليدية، وهذا بهدف خلق أسواق وطنية والولوج في الأسواق العالمية لمنافسة الدول الناجحة في المجال، نظرا للإمكانيات الفلاحية التي تمحز عليها الجزائر ككل، وبصفة خاصة ولاية تبسة، التي أصبحت اليوم رائدة في عديد الشعب.

فيروز رحال

مجال التعاون الثنائي

Area of bilateral cooperation



الأحد 25 يناير، 2026 10:12

ملتقى الجزائر-إسبانيا: مشاريع كبرى تلوح في الأفق... أين ستكون الصفقات؟



سيد علي أمين



الجزائر - إسبانيا صورة: تادامسا نيوز

دخلت العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الإسبانية مرحلة إعادة تفعيل فعلية بعد رفع القيود التجارية واستعادة تدفقات المبادلات. في تحول تفوقه الأرقام لا الخطابات. وفي هذا السياق، تستعد الجزائر لاحتضان ملتقى اقتصادي جزائري-إسباني خلال الفترة من 12 إلى 16 أبريل المقبل. يجمع مؤسسات من البلدين في اجتماعات أعمال بصيغة B2B. وينتظر أن يشكل محطة عملية لترجمة التعافي التجاري المسجل منذ نهاية 2024 إلى شراكات واستثمارات مباشرة. خاصة في قطاعات البنية التحتية والمياه والطاقة.

اقتصاد الجزائر

ومن جهة أخرى، فإن الملتقى الذي كشفت تفاصيله صحيفة Empresa Exterior الإسبانية المتخصصة في التجارة الخارجية لا يُقدّم كحدث بروتوكولي، بل كمنصة عمل مباشرة تقوم على اجتماعات أعمال بصيغة B2B، بما يعني عملياً ربط الشركات الإسبانية بنظرائها الجزائريين وفق مقاربة انتقائية تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. كما أن اختيار شعار "التوسع الدولي: تواصل وتطور" لا يبدو تفصيلاً لغوياً عابراً، بل يعكس توجهاً استراتيجياً يرمي إلى إعادة إدماج الجزائر في خرائط التوسع الخارجي للشركات الإسبانية، خصوصاً بعد رفع القيود التجارية وعودة الانسيابية إلى المبادلات. وفي المقابل، ومن زاوية جزائرية، يأتي هذا الملتقى في لحظة مفصلية من مسار التحول الاقتصادي. إذ تدفع الدولة الجزائرية، بوتيرة متسارعة، نحو إعادة تشكيل نموذجها التنموي عبر الاستثمار الكثيف في البنى التحتية والطاقة والمياه والزراعة، بالتوازي مع رهان واضح على الانتقال الطاقوي. وبناءً على ذلك، يتمثل الهدف المعلن والمكرّس في السياسات العمومية في بلوغ 40 بالمائة من الطاقات المتجددة ضمن المزيج الطاقوي الوطني في أفق 2030، وهو ما يجعل الجزائر سوقاً جاذبة ليس فقط كمستورد للتكنولوجيا، وإنما كذلك كشريك محتمل في مشاريع طويلة الأمد.

وعلى هذا الأساس تحديداً، يتضح سبب تركيز الملتقى على قطاعات محددة بدقة، مثل البنى التحتية والطاقات المتجددة والمياه والآلات الصناعية والبناء والصناعات الغذائية. فهذه القطاعات، من جهة، تتقاطع فيها حاجة الجزائر إلى التكنولوجيا والخبرة، ومن جهة ثانية يتزايد فيها بحث الشركات الإسبانية عن أسواق مستقرة وقريبة جغرافياً وقابلة للنمو السريع. لذلك، لا يتعلق الأمر بصفقات ظرفية عابرة، بل بإعادة تموضع استثماري إسباني داخل السوق الجزائرية بعد سنوات من الترقب والحذر.

جاهزية الطرفين لاستئناف الشراكات

وبالعودة إلى الخلف، يتبين أن الملتقى المرتقب ليس الأول من نوعه، بل يأتي امتداداً لجهود أطلقت منذ منتصف 2025. حين نظم ملتقى اقتصادي سابق بعد مرحلة الجمود، بإشراف غرفة التجارة الإسبانية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرفة تجارة منطقة أليكانتي. وقد شكّل ذلك اللقاء، في حينه، اختباراً أولياً لمدى جاهزية الطرفين لاستئناف الشراكات، كما فتح نقاشاً معمقاً حول قطاعات السيارات واللوجستيك والنقل والتجارة الخارجية والزراعة والصناعات الغذائية وتربية المائيات والسياحة والطاقات المتجددة.

وعليه، وحسب الخبراء، يبدو أن السياق تغير جذرياً. فالأرقام، وفق المصادر الإسبانية نفسها، لا تترك مجالاً للشك. منذ نوفمبر 2024 سجلت العلاقات التجارية الجزائرية-الإسبانية تحولاً نوعياً، حيث ارتفعت صادرات مدريد نحو الجزائر خلال النصف الأول من 2025 إلى مستوى يقارب 1.09 مليار دولار، بزيادة تناهز 190 بالمائة. ومن ثم، فإن هذا الارتفاع لا يمكن قراءته كارتداد تقني بعد رفع القيود فقط، بل كمؤشر على عودة الثقة التدريجية، وكذلك على وجود طلب حقيقي في السوق الجزائرية. وفي هذا الإطار، تبرز “مهمة اجتماعات B2B في الجزائر” كأداة عملية لترجمة هذا الزخم إلى مشاريع ملموسة. فالبرنامج، كما عُرض في الوثائق الترويجية الإسبانية، يقوم على إعداد أجندة لقاءات مخصصة لكل شركة مشاركة مع شركاء محليين مؤهلين، إلى جانب توفير مرافقة مؤسسية تقلص المخاطر وتحسن فعالية القرار الاستثماري. وإضافة إلى ذلك، يشمل البرنامج دعماً مالياً يغطي ما يصل إلى 50 بالمائة من تكاليف المشاركة بدعم من بلدية مدريد، وهو عنصر يعكس بوضوح حجم الرهان الرسمي الإسباني على السوق الجزائرية في هذه المرحلة.

دخول السوق الجزائرية عبر الدعم القانوني

كما يبرز تحول مؤسسي مهم يتمثل في إطلاق المنتدى الجزائري-الإسباني للأعمال المعروف اختصاراً بـ F2AE نهاية ديسمبر 2025. فهذا المنتدى، الذي خلف الصيغة السابقة للنادي الجزائري-الإسباني للتجارة والصناعة، يطمح إلى لعب دور “الجسر الدائم” بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين. ومن هذا المنطلق، تقوم فلسفته على مرافقة شاملة للشركات الإسبانية الراغبة في دخول السوق الجزائرية عبر الدعم القانوني والمؤسسي والبحث عن الشركاء المحليين وتحديد فرص الاستثمار، بالتوازي مع فتح الباب أمام الشركات الجزائرية الباحثة عن تعاون متوازن مع نظيراتها الإسبانية. ومن ثم، فإن أهمية هذا الإطار لا تكمن فقط في تنظيم الفعاليات. وإنما أيضاً في السعي إلى هيكلة العلاقة الاقتصادية على أسس مؤسسية مستقرة تتجاوز منطق ردود الفعل السياسية. فالعلاقات الاقتصادية، كما بات واضحاً للطرفين، لا يمكن أن تظل رهينة للتقلبات الظرفية. بل تحتاج إلى أدوات مهنية قادرة على امتصاص الصدمات وضمان الاستمرارية. وحسب تيغوسي فلا يُمثل المنتدى الجزائري-الإسباني المرتقب مجرد حدث أعمال إضافي في أجندة العلاقات الثنائية. بل يعكس مرحلة جديدة تُعاد فيها صياغة العلاقة الاقتصادية على أساس البراغماتية والمصلحة المتبادلة. فالجزائر، التي تعيد رسم خريطتها الاقتصادية وتفتح قطاعات استراتيجية أمام الشركات، لم تعد تخاطب كـ “سوق بديلة”، بل كفاعل إقليمي صاعد. أما إسبانيا، التي استعادت وتيرة صادراتها بسرعة لافتة، فتبدو اليوم معنية أكثر من أي وقت مضى بتحويل هذا التعافي إلى شراكة طويلة النفس، قائمة على الاستثمار، لا على التبادل الظرفي فقط.

رابط دائم: <https://tdms.cc/dvg0s>

الأسواق و الاقتصاد الزراعي

Markets and Agricultural Economy

تحسبا لشهر رمضان

تفريغ أطنان من مخزون البطاطا والبصل والثوم في أسواق الوطنية

■ الانتهاء من مشروع ضبط شعبية اللحوم البيضاء قريبا

وضبط السوق بصفة فعالة .
واكدت ذات المتحدث، أن الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم لديه مخزون وفير ايضا من مادة الطماطم الصناعية ستدخل السوق في رمضان، كما سيساهم الديوان في فتح نقاط بيع مباشرة من المنتج الى المستهلك، خلال الشهر الفضيل، تشمل عدة مواد الاستهلاك كمادة البطاطا والبصل والثوم والطماطم وسيتم بيعها بأسعار معقولة ومناسبة للقدرة الشرائية للمواطن.

واضافت أن السوق يتم تنظيمه بوفرة الإنتاج لتفادي رفع الأسعار من قبل بعض المضاربين الذين يستغلون الشهر الكريم للزيادة في أسعار جميع المواد الاستهلاكية، التي يكبر عليها الطلب، حيث يبقى الهدف حسب مثله الديوان تجنب الندرة والتذبذب في المنتجات الفلاحية في ظل المخزون الكبير للمنتوجات المذكورة . في سياق متصل كشفت ارسال فريدة عن انتهاء الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم قريبا، من مشروع ضبط شعبية اللحوم البيضاء الذي يبقى قيد الانجاز لرسم بوضوح مسار القطاع نحو تلبية حاجيات السوق بفاعلية وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد بشكل مستدام. ■ م. ايناس



بمادة البطاطا والبصل ذات الاستهلاك الواسع للعائلات الجزائرية في رمضان، مؤكدة وجود وفرة كبيرة في المنتجات التي ستفوق بها الأسواق الوطنية لضبط استقرار الأسعار، على أن تواصل عملية إفراغ المخازن طيلة رمضان وما بعد الشهر الكريم لتفادي أي زيادة.

ويأتي هذا الاجراء حسبما اشير اليه، تنفيذًا لتعليمات وزارة الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، بعدما تم مضاعفة الجهود لتعزيز مخزون البطاطا، من أجل تلبية احتياجات الاستهلاك خلال شهر رمضان

■ سيقوم الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، تحسبا لشهر رمضان الفضيل، بتفريغ حصة كبيرة من منتوج البطاطا المخزن ومادة البصل والثوم بكميات قدرتها المصالح المعنية بالأطنان، كانت مخزنة على مستوى المخازن التابعة للمتعاملين العموميين، للثروة الجزائرية لضبط المنتوجات الفلاحية.

وحسب ما أفادت به المكلفة بالإعلام والاتصال إرسال فريدة في تصريح لـ "الفجر" على هامش الصالون الدولي للفلاحة، فإنه سيتم تموين الأسواق الوطنية

نظراً لطابعها الاستراتيجي وارتباطها المباشر بالأمن الصحي والغذائي الوطني

رزق: معالجة ملفات استيراد المنتجات الصيدلانية والفلاحية في 48 ساعة

28 ديسمبر 2025، بلغ عدد البرامج التقديرية المؤشر عليها لفائدة قطاعي الفلاحة والصناعة الصيدلانية 1707 جدولا تقديريا، فضلا عن ذلك، تخصص الوزارة أياما دورية لاستقبال المتعاملين الاقتصاديين، قصد الاستماع لانشغالهم ومرافقتهم في استكمال ملفاتهم بما يعزز الشفافية ويكرس مبدأ الشراكة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين

وأشار الوزير أن قطاع التجارة الخارجية وترقية الصادرات يواصل جهوده الرامية إلى تحسين آليات المعالجة وتميز التنسيق مع القطاعات المعنية، بما يضمن نجاعة أكبر في تسيير ملفات الاستيراد، ويساهم في الحفاظ على استقرار السوق الوطنية. ■ ح. من

الشروع في دراستها فور استلامها وتسليمها لممثلي القطاعين في آجال جد قصيرة (48 ساعة كأقصى حد).

وفي السياق ذاته، يعتمد القطاع -حسب الوزير- آلية الرواق الأخضر "المعممة على مختلف القطاعات المعنية، لاسيما قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وقطاع الصناعة الصيدلانية، وتركز هذه الآلية على استكمال المتعامل الاقتصادي لإجراءاته لدى القطاع الوصي المختص، قبل إحالة الملفات المؤشر عليها إلى مصالحنا، وهو ما ساهم بشكل ملموس في تسهيل وتسريع وتيرة المعالجة.

وخلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر إلى غاية

■ كشف وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات كمال رزق، أن قطاعه يولي أهمية بالغة لمعالجة ملفات استيراد المنتجات الصيدلانية والفلاحية الموجهة لإعادة البيع على الحالة الصنف، نظراً لطابعها الاستراتيجي وارتباطها المباشر بالأمن الصحي والغذائي الوطني.

وقال الوزير في رد على سؤال برلماني، أن معالجة ملفات استيراد هذه المنتجات تتم بصفة مستمرة ودورية طيلة أيام الأسبوع، باستثناء يوم الجمعة، بما يضمن سرعة الدراسة والاستجابة لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الملفات لا تخضع لأجال إدارية محددة، إذ يتم